جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة : علوم مالية ومحاسبة

تخصص : مالية و بنوك

من إعداد الطالبتين :

حورية تايني نور الإيمان خميسات

بعنوان :

تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر

دراسة مقارنة للبنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2017–2020)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 11 جوان 2022

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتورة / بن عثمان مفيدة.....(أستاذة محاضرة أ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الدكتورة / حجاج نفيسة .....(أستاذة محاضرة ب – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الدكتور / خروبي يوسف.....(أستاذ محاضرة أ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2021\2022

إهداء

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه،إلى كل من صلى على خير البرية محمد عليه الصلاة والسلام.

الحمدلله وكفى و الصلاة على الحبيب المصطفى و أهله ومن وفى أما بعد:

الحمدلله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد و النجاح بفضله تعالى أهداه

إلى:

ملاكي في الحياة إلى معنى الحب و الحنان أمي الغالية على قلبي حفظها الله ورعها

إلى اليد الطاهر التي أزالت من أمامنا أشواك الطريق، إلى الذي لا تفيه كلمات الشكر و العرفان ،

إلى مثلي الأعلى وقدوتي في الحياة أبي سندي حفظه الله و أدامه نورا لدربي

إلى الذي يستحق كل عبارات الحب وتقدير ، زوجي و رفيق حياتي أدامه الله ورعاه

ولكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولاتزال من إخوة وأخوات وأبناءهم: أسامة و عبد الغفور و شراف الدين و سماح

وعبد السميع و محمد مختار

إلى جميع أسرتي و عائلة زوجي

إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمتني لحظاته و إلى أعز أصدقاء الطفولة

إلى كل قسم المالية و إلى كل أساتذتي الكرام عموما و مشرفتي خصوصا، إلى كل من لهم أثر على حياتي، و كل من

أحبهم قلبي

اللهم ألهمني علما أعرف به أوامرك وأجتنب به نواهيك، وارزقني بلاغة فهم النبيين، وفصاحة حفظالمرسلين، وعلمني

أسرار حكمة يا حي يا قيوم

نور الإيمان

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل لولا فضل الله علينا

أهدي ثمرة جهدي

إلى من ضحى من أجل أن ينير دربي وطريقي إلى من أشعل مصباح دربي و أطفأ ظلمة جهلي وكانت خير مرشدة لي

نحو العلم والمعرفة

أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره

إلى التي حملتني وهنا على وهن حملتني فلم تمل وتعبت لأرتاح، إلى التي أشرقت شمسي بين

يديها وأشرقت الحياة في دمائها المثالية نبع الحنان والحب، فيض

البذل والعطاء، إلى أغلى من كل غالي أمي الحنونة حفظها الله وأطال في عمرها

إلى من تحلوا حياتي معهم إخوتي وأخواتي : يوسف، زهير، سعيد، ياسمينة، عبد السلام، أحمد، مريم، محمد العيد

حفظهم الله

إلى أعز الناس خطيبي الغالي الذي كان سندا لي في هذا المشوار حفظه الله ورعاه

إلى كل عائلتي وصديقاتي أخص بذكر صديقاتي : سلسبيل وشروق هيبة الرحمان لم يسأما عن السؤال من البداية

إلى نهاية مذكرتي

إلى كل من تقاسمت معه بسمتي وفرحتي وحزني

إلى كل من طلب العلم وسعي وراءه إلى كل أستاذ علمني وكل معلم وهجني

إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم ذاكرتي راجية من الله أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد

حورية

Designed by pngtree

شكر وعرفان

الشكر لله أولاً وأخيراً، أحمده حمداً كثيرا على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل المتواضع وعلى كل النعم التي أنعمها علينا.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذتنا حجاج نفيسة التي تفضلت بقبول الإشراف على هذا العمل وكذلك على الجهد ولمساتها في مذكراتنا حفظها الله ورعاها، وإلى كل من كان لنا سندا في عملنا هذا، وإلى الجنة المشرفة كان لها دور في تقييم هذا العمل، ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بكامل الشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة،كما أتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى موظفي البنك الخارجي الجزائري بشكل عام وإلى (بن عرابي حنان و بن عبد الحفيظ بخاري) بشكل خاص و كذلك بنك سوسيتيه جنرال الجزائر على تقبلهم لنا فترة التربص، وفي الأخير أختم كلامي بشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد وكل أسرة التعليم

FREE PRINTABLE INVITATION · BAGVANIA.COM

الملخص :

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى اختلاف الأداء المالي للبنك التجاري العام عن الأداء المالي للبنك التجاري الخاص، من خلال تقييم أدائهم المالي و مقارنته باستخدام بعض النسب المالية المتمثلة في الربحية، السيولة، كفاية رأس المال، المديونية، تم إسقاط الدراسة على البنك الجزائري الخارجي و بنك سوسيتيه جنرال الجزائر خلال الفترة (2017-2020)، وتم التوصل في الأخير إلى أن الوضعية المالية للبنكين تقريبا متقاربة خلال سنوات الدراسة فتمثلت في التالي : أن العائد على حقوق الملكية جيد بالنسبة للبنكين، والعائد على الأصول غير جيد لدى البنكين، هامش الأمان منخفض لدى البنكين، نسبة التداول جيدة لدى البنكين، أن البنك (BEA) يعتمد في تكوين أصوله على رأسماله بنسبة أكبر من اعتماد بنك (SGA) على رأسماله في تكوين أصوله.

الكلمات المفتاحية :الأداء المالي، البنوك التجارية، النسب المالية، نسب الربحية، نسب السيولة.

Abstract :

Our study aims to know the extent to which the financial performance of the public commercial bank differs from the financial performance of the private commercial bank, by evaluating their financial performance and comparing it using some financial ratios represented in profitability, liquidity, capital adequacy, indebtedness. The study was applied to the Algerian Foreign Bank and Société Générale Algeria during the period (2017-2020, We concluded that the financial position of the two banks is almost similar during the years of study, as represented in the following: The return on equity is good for the two banks, and the return on assets is not good for the two banks, the margin of safety is low for the two banks, the ratio ofLiquidity is good for the two banks, that the Bank (BEA) depends in the finding its assets on its capital to a greater extent than the dependence of the Bank (SGA) on its capital in thefinding its assets

Keywords: financial performance, commercial banks, financial ratios, Profitability ratios, liquidity ratios.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال البيانية	IX
قائمة الملاحق	VII
المقدمة	أ
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر	1
تمهيد	2
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية	3
المطلب الأول : نشأة و تعريف البنوك التجارية	3
المطلب الثاني : أهداف و وظائف البنوك التجارية	5
المطلب الثالث : أنواع البنوك التجارية والعوامل المؤثرة عليها	9
المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	12
المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	12
المطلب الثاني : أهداف تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	15
المطلب الثالث : مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	16
المبحث الثالث : الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية	21
المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة	21
المطلب الثاني :أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	24
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي للبنكين BEA وSGA خلال الفترة الممتدة (2017-2020)	27
تمهيد	28

المبحث الأول : الطريقة وأدوات الدراسة	**29**
المطلب الأول :اختيار مجتمع الدراسة وتحديد متغيرات الدراسة	**29**
المطلب الثاني : طريقة جمع البيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة	**35**
المبحث الثاني : تحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها	**36**
المطلب الأول : عرض النتائج المتوصل إليها	**36**
المطلب الثاني :تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها	**39**
خلاصة الفصل	**42**
الخاتمة	**43**
قائمة المراجع	**47**
الملاحق	**53**
الفهرس	**59**

قائمة الأشكال

والجداول

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(2-1)	الهيكل التنظيمي لوكالة تقرت (بنك BEA)	30
(2-2)	الهيكل التنظيمي لبنك سوسيتيه جينرال	33

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	متغيرات الدراسة	34
(2-2)	نسبة التداول للبنكين BEA و SGA	35
(2-3)	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنكين BEA وSGA	37
(2-4)	نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع للبنكين BEA وSGA	37
(2-5)	نسب العائد على حقوق الملكية للبنكين BEA وSGA	38
(2-6)	نسب العائد على الأصول للبنكين BEA وSGA	38

قائمة الملاحق :

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	جدول الأصول (SGA)	53
(2)	جدول الخصوم (SGA)	53
(3)	جدول حسابات النتيجة (SGA)	54
(4)	جدول الأصول (SGA)	54
(5)	جدول الخصوم (SGA)	55
(6)	جدول حسابات النتيجة (SGA)	55
(7)	جدول الأصول (BEA)	56
(8)	جدول الخصوم (BEA)	56
(9)	جدول حسابات النتيجة (BEA)	57
(10)	جدول الخصوم (BEA)	57
(11)	جدول الأصول (BEA)	58

مقدمة

المقدمة :

لقد أصبحت البنوك ضرورة من ضروريات العصر الحديث لا يمكن الاستغناء عن خدماتها، إذن أن القطاع البنكي يعد الدعامة الأساسية في بناء اقتصاد أي دولة وبالتالي لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي لأنه يعتبر الأداة التي تعتمد عليها الدولة في نظامها النقدي وسياستها المالية .

ومن المعروف أن نشأت البنوك ارتبطت بما تشهده الاقتصاديات من تحول عبر مراحل تطورها اقتصاديا و اجتماعيا، وهذا الترابط و التكامل لا تجسده نشأة البنوك فقط وإنما اكتسابها لوظائفها المختلفة وتباين أدوارها من مرحلة لأخرى، كما تلعب البنوك التجارية دور الوساطة المالية بين أصحاب العجز و أصحاب الفائض في الموارد المالية، وتسعى كذلك إلى تحقيق أعلى عائد ممكن و مواجهة أخطار محتملة ستواجهها و العمل على التقليل منها.

كما يعتبر الأداء المالي أداة للحكم الشخصي من قيم وسلوك و معايير معنوية وأخلاقية، وأداة للحكم الموضوعي على كفاءة البنوك وعلى مستوى أنشطتها ومدى تحقق الأهداف بفعالية من أرقام وجوانب مادية قابلة للقياس الدقيق خلال معايير معينة مثل : (الربحية، السيولة، الرفع المالي). لهذا أصبح تقييم الأداء المالي أحد المواضيع التي تشغل بال المسيرين و الباحثين على حد سواء، نظرا لأهميته على المستوى الكلي أو الجزئي لأنه يعكس النتيجة المنتظرة من وراء كل نشاط .

أن تقييم أداء البنوك عملية ضرورية لما يشهده من تحولات والتي كان لها أثر على أداة و كفاءة ومردودية البنوك التجارية، ومدى تأهيل هذه الأخيرة للمنافسة الإقليمية والدولية، حيث مر على البنوك التجارية في الجزائر عدة تغيرات فرضتها كل من التطورات الدولية في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا، وكذا التطورات الخاصة بالجزائر وتوجهاتها الاقتصادية والسياسية، وعليه فالأنشطة في البنوك تزداد تنوعا وتحتاج إلى تقييم الأداء المالي بها خصوصا لمعرفة ربحية البنوك وسيولتها وقياس المخاطر وكذا كفاءتها .

تعتبر النسب و المؤشرات المالية عنصر مهما في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية لمعرفة وضعيتها المالية الحالية والمستقبلية هذا من جهة، وتفادي المخاطر التي قد تتعاقب عليها وتعرقل استمراريتها من جهة أخرى . علما أن المؤشرات المالية تمتاز بالسهولة وسرعة التحضير، فهي لا تتطلب من القائم بعملية التحليل المالي سوى الاختيار المناسب .

ومن خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي :

إلى أي مدى يختلف الأداء المالي للبنك التجاري العام (البنك الجزائري الخارجي) عن الأداء المالي للبنك التجاري الخاص (سوسيتيه جنرال الجزائر) للفترة من (2017–2020)؟

ويندرج تحت هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية الأخرى التي تتمحور الدراسة شكلا ومضمونا في الإجابة عليها وهي :

- ما مفهوم البنوك التجارية ؟
- كيف يتم تقيم الأداء المالي للبنوك التجارية العامة والخاصة ؟
- هل يختلف الأداء المالي للبنوك التجارية العامة "BEA" عن البنوك التجارية الخاصة "SGA" ؟

فرضيات الدراسة :

- البنوك التجارية هي مؤسسة مالية تلعب دور وسيط بين وحدات الفائض ووحدات العجز.
- يتم تقييم البنوك التجارية العامة والخاصة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية كنسب الربحية، السيولة،كفاية رأس المال، المديونية وغيرها من المؤشرات المالية .
- يختلف الأداء المالي للبنك التجاري العام (BEA) عن الأداء المالي للبنك التجاري الخاص(SGA)، حيث أن البنوك الخاصة تمتاز برقابة كبيرة ودقة وانضباط في تسيرها لمواردها مقارنة بالبنوك العامة .

مبررات اختيار الموضوع :

- الرغبة الشخصية في اختيار مثل المواضيع المالية على المستوى البنوك.
- طبيعة التخصص ومحاولة تطبيق ما درسناه على مستوى الجامعة في الواقع .
- فضول معرفي لمعرفة الاختلافات بين البنوك التجارية العامة والخاصة .

أهمية البحث :

تكمن أهمية الدراسة في أنّ تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ومقارنة البنوك التجارية العامة مع الخاصة ، في أن القطاع البنكي قطاع حساس جدا ومهم وله وزن كبير في الاقتصاد، وبالتالي الوقوف على الأداء المالي له وتتبعه وتشخيصه من شأنه أن يظهر نقاط القوة ونقاط الضعف ومعالجتها، وكذا إبراز الفرق بينه وبين البنوك الخاصة من الجانب المالي يمكن متخذي القرار في البنوك على إجراء العديد من التعديلات بناءا على النتائج المحققة .

أهداف الدراسة :

نهدف من خلال إجراء دراستنا إلى تحقيق العديد من الأهداف متمثلة في :

- معرفة الأداء المالي للبنوك التجارية العامة والخاصة في الجزائر محل الدراسة .
- قياس مدى كفاءة الأداء المالي للبنوك التجارية محل الدراسة في استخدام الموارد المتاحة لديها .
- التشخيص المالي و مقارنة البنكين فيما يتعلق بالأداء المالي .

حدود الدراسة :

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي :

الحدود المكانية : قمنا بإجراء الدراسة على البنك التجاري العام (البنك الجزائري الخارجي) والبنك التجاري الخاص (بنك سوسيتيه جنرال الجزائر)، الحدود الزمانية : قمنا بإجراء الدراسة في الفترة الممتدة من (2017-2020) .

منهج الدراسة و الأدوات المستخدمة :

بصدد دراستنا لهذا الموضوع اعتمدنا مجموعة من المناهج العلمية المتمثلة في :

- المنهج الوصفي في كل من الجانب النظري للدراسة و كذلك من خلال عرض ومناقشة الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع .
- منهج دراسة الحالة من خلال إسقاط الدراسة على بنك (BEA) وبنك (SGA)، بحيث تم الاعتماد على القوائم المالية الخاصة بالبنكين للإجابة على إشكالية الدراسة .

أما فيما يخص الأدوات المستخدمة فتمثلت في :

- الكتب، المقالات، الأطروحات، الرسائل، والمداخلات وهذا فيما يخص الجانب النظري للدراسة .

- أما في الجانب التطبيقي فتم استخدام برنامج (EXCEL2007) .

صعوبات البحث :

- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالدراسة الميدانية للبنوك محل الدراسة خاصة القوائم المالية .
- ضيق الوقت.

هيكل البحث :

من أجل تغطية الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى فصلين ،الفصل الأول بعنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، ويتضمن هذا الفصل : ثلاث مباحث حيث يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية، أما المبحث الثاني يشمل الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، وبالنسبة للمبحث الثالث فقد تطرقنا إلى الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية .

أما الفصل الثاني : يتعلق هذا الفصل بالجانب التطبيقي حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تطرقنا إلى الطريقة وأدوات الدراسة وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة .

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية من أهم مكونات الجهاز المصرفي، باعتبارها من أهم مصادر تمويل القطاعات الاقتصادية، نظراً للدور الذي تلعبه من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام المناسب، وهنالك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفعاليتها في تعبئة الودائع وجذبها ثم تقديمها في الائتمان والخدمات المصرفية الأخرى، وبالتالي تؤثر على دورها في تمويل الاقتصاد، من هنا سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تتمثل فيما يلي :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية.

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية .

المبحث الثالث :الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية.

تلعب البنوك أهمية بالغة في المنظومة الاقتصادية، وتبرز هذه الأهمية في الدعامة التي تقدمها في مجال التمويل، كما أن انتشارها في المجتمع يسهل على الأفراد الحصول على الخدمات المصرفية و في ذات الوقت يجعل هذا التنظيم المصرفي أكثر قدرة على جمع اكبر كمية من الودائع و منح التسهيلات المصرفية مما يترك أثرا بالغا في الاقتصاد القومي .

المطلب الأول : نشأة وتعريف البنوك التجارية.

الفرع الأول :نشأة البنوك التجارية .

تعود فكرة نشأة البنوك و تطورها إلى ظهور النقود و زيادة رأس المال لدى الأفراد، بالشكل الذي جعلهم يفكرون في كيفية المحافظة على أموالهم لدى جهات موثوق بها، خشية السرقة و الضياع، ما أدى إلى ظهور مؤسسات الاستيداع،حيث بدا الأفراد يتعاملون مع هذه المؤسسات، باعتبارها وسيلة مهمة للحفاظ على ما لديهم من أموال .

ويشير علم اللغات و علم أصول المفردات إلى أن الكلمة الفرنسية Banaque والايطالية Banca المستخدمين منذ قرون واللتين تشيران إلى كلمة Bench أوMoney changers tables في اللغة الانجليزية التي تقابل معنى الطاولة أو طاولة تحويل النقود، هي الأصل الذي اشتقت منه كلمة بنك .[1]

أظهرت الدراسات التاريخية وجود مجموعة من التجار قبل ألفي سنة كانوا يقومون بتصريف العملات المحلية للمسافرين أو خصم الكمبيالات التجارية مقابل رسم معين، وكانوا يجلسون خلف طاولات أو حواجز خشبية .

وكان هؤلاء المصرفيون القدماء يقومون بتوظيف أموالهم الخاصة لتمويل عملياتهم التجارية، ولم تمض فترة طويلة حتى ظهرت فكرة الإيداعات و القروض، و أخذت تحتل الصدارة في عمل هذه الفئة من التجار المصرفيين، وكانت القروض آنذاك تمنح لفئات التجار و ملاكي الأراضي و البحارة بأسعار فائدة تتراوح بين 6-8 في المائة في الشهر بحسب درجة المخاطرة، وقد سيطر على هذه المهنة، في ذلك الوقت، المصرفيون اليونانيون و الايطاليون، وواجهة هذه المصارف هجوما قويا من قبل المتدنين، وذلك بسبب سوء معاملة هؤلاء المصرفيين الفقراء و استغلالهم في

[1] فواز صالوم حموي، محمد رمضان إسماعيل، **إدارة المؤسسات والأسواق المالية**، دار علاء الدين للنشر والطباعة والتوزيع، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ،2011 : ص ص:9-10 .

بعض الأحيان، حين جاء عصر النهضة، انحصر الجزء الأكبر من العمل المصرفي بين الفئات الغنية و البرجوازية، ومع ظهور العالم الأمريكي الجديد و تطور الطرق الجديدة للتجارة البرية، والتحسينات في الملاحة، انتشر العمل ليشمل قارات متعددة، وبدأت الأعمال المصرفية تتنوع حسب الحاجة، وأخذت أعمال مثل : خصم الأوراق المالية والتامين والعقود المصرفية، بالانتشار من اجل تلبية الحاجات المالية للمتعاملين آنذاك .

تم تأسيسه أول بنك في مدينة البندقية في ايطاليا عام 1587، ويعتبر النواة الأولى لسلسلة من البنوك أنشئت لاحقا، في ما بعد توالى ظهور البنوك في مدن أوروبا ، حيث تم تأسيس بنك في مدينة أمستردام عام 1609، ومن ثم بنك انجلترا عام 1494، ثم بنك فرنسا في أوائل القرن التاسع عشر، وبعد ذلك شهدت البنوك تطورا بالشكل الذي أصبحت عليه في الوقت الحاضر .

ويعود سبب التطور الكبير الذي شهدته البنوك، إلى الدور الفعال والمهم الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية[1]

الفرع الثاني :تعريف البنوك التجارية .

كلمة بنك (Banque, Bank) أصلها هو الكلمة الايطالية بانكو"banco"وتعني مصطبة وكان يقصد بها في البدء، المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة، وتجري فيه المتاجرة بالنقود[2].

هي البنوك التي تباشر تجميع الودائع من الجمهور وتعيد استخدامها في منح التسهيلات الائتمانية وعمليات الائتمان قصير الأجل.

وتسمية هذه البنوك التجارية قد تكون خادعة و الأصح أن تسمى ببنوك الودائع.[3]

[1] فواز صالوم حموي ،محمد رمضان إسماعيل ، مرجع نفسه، ص: 10 .

[2] خالد أحمد علي محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال**،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية ،ص: 11.

[3] أحمد شعبان محمد على ،**موسوعة البنوك والائتمان السياسة الإئتمانية للبنوك (1)**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، سنة غير مذكور،ص : 46.

ويعرف أيضا على أنه "مكان لالتقاء عرض النقود بالطلب عليها، أي أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات ومن ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال إلى الأفراد على شكل استثمارات، أي أنها حلقة وصل بين المدخرين و المستثمرين"[1].

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج أن البنوك التجارية" هي عبارة عن مؤسسة مالية تعمل في مجال استثمار رؤوس الأموال و تتعامل مع مجموعة من العملاء توضع أموالهم على شكل ودائع فيها ويقدم البنك لهم خدمات منها : القروض و تعتبر الودائع المصدر الأساسي للموارد لديها(البنوك التجارية)"، ومنه فإن البنوك التجارية هي وسيط بين الأفراد الذين لديهم فائض من الأموال وتسعى للحفاظ عليها وتنميتها، و الأفراد الذين لديهم احتياج للأموال، أي بمعنى أدق وسيط بين وحدات الفائض ووحدات العجز .

المطلب الثاني : أهداف و وظائف البنوك التجارية.

الفرع الأول: أهداف البنوك التجارية .

يمثل البنك التجاري أهمية كبيرة في الاقتصاد تختلف حسب الوظائف التي يؤديها و قد أشار البعض أن أهداف البنوك التجارية تنقسم إلى ما يلي :

1-أهداف عامة : وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالسياسة العامة للبنك مثل تحقيق نمو في حجم ربحية البنك بمعدلات أكبر من المنافسين في السوق المصرفية.

2.أهداف وظيفية : و هي تلك الأهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية مثل الأهداف التي تتعلق بعلاقات البنك مع العملاء و اختيار العمالة و غيرها ...

كما يرى البعض الآخر أن أهداف البنك التجاري تنطلق من السمات التالية:

1-الربحية : يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع، و هذا يعني وفقا لفكرة الرفع المالي أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثيرا بالتغيير في إرادتها ذلك بالمقارنة مع مؤسسات الأعمال الأخرى لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر المؤسسات الأعمال تعرضا لأثار الرفع المالي فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر على العكس من ذلك إذا انخفضت

[1] خالد أحمد علي محمود، **الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، سنة غير مذكور، ص : 14 .

الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة اكبر بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر و هذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي بزيادة الإيرادات و تجنب حدوث انخفاض فيها. و إذا كان للاعتماد على الودائع- كمورد رئيسي لموارد البنك المالية بعض الجوانب السلبية نتيجة التزام البنك بدفع فائدة عليها سواء حقق أرباح أو لم يحقق، فإن للاعتماد على الودائع ميزة هامة، فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه، و من ثم إذا اعتمد البنك على أموال الملكية في تمويل استثماراته فسوف يقفل أبوابه من اليوم الأول، بل و ربما لا يفتح أبوابه على الإطلاق، أما الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات فيحقق البنك حافة صافي الفوائد التي تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة عن الاستثمار تلك الودائع و بين الفوائد المدفوعة عليها، و بالطبع يذهب هذا الفرق إلى ملاك البنك، مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكبر بكثير من العائد على الاستثمار، هذا و يطلق أحيانا على حافة صافي الفوائد بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية، أي العائد الناجم عن الاعتماد على أموال الغير في تمويل الاستثمارات.

2-السيولة : يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، و من ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة و تعد السيولة من أهم الأهداف التي يتميز بها البنك التجاري عن المنشآت الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات و لو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين، و يدفعهم فجأة لسحب و ودائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس .

3-الأمان : يتسم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبيا، إذا ل تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10 في المائة عادة، و هذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين، و النتيجة هي إفلاس البنك لذلك يسعى البنك دائما لكسب ثقة المودعين و هو يحرس كامل الحرس على أموالهم بما يمليه المنطق و القانون، أي أخذ مطالب بإعادة الحق إلى أهله للآخرين.[1]

[1] ضيف خلاف، **البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير**،تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي2014 : ص ص : 18-20.

الفرع الثاني : وظائف البنوك التجارية .

أولا : الوظائف التقليدية

والوظائف التقليدية القديمة التي يقدمها البنك التجاري يمكن إجمالها في النواحي التالية :

أ.قبول الودائع :

تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود .

توجد أشكال من الودائع البنكية المعروفة في البنوك التجارية بوجه عام تتمثل في :

- **ودائع لأجل :**

وهي الوديعة التي تودع لدى البنك التجاري ولا يجوز لصاحبه سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد إنقضاء المدة المتفق عليها من البنك(تم تصحيحها حاولا أن تتجنبا عبارة مصرف دائما، حاولت تصحيح بعضها) .

- **الودائع الجارية (تحت الطلب) :**

وهي الودائع التي تودع لدى البنك دون قيد أو شرط و يستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت شاء أثناء الدوام الرسمي للبنك ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الودائع.

- **ودائع تحت إشعار :**

وهي الوديعة التي لا يمكن لصاحبها السحب منها إلا بعد إخطار البنك بفترة زمنية متفق عليها.

ب.تقديم القروض :يعمل البنك على توظيف موارده في شكل قروض ممنوحة لعملاء واستثمارات متعددة مع مراعاة أسس توظيف أموال البنك وهي الربحية والسيولة والضمان .[1]

[1] قروط الزهرة، العايدي سعيدة، **تقييم آليات منح القروض في البنوك التجارية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك-جامعة أحمد دراية أدرار،2000-2014: ص ص : 6-7.

تنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين:

- **قروض بضمانات مختلفة :**

أي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية،المنقولات، الأوراق المالية، عقارات وغيرها.

- **قروض بدون ضمانات :**

حيث يكون الضمان شخصيا و يستند على السمعة الائتمانية للأشخاص.

ونظر ا لاتساع أعمال المصارف التجارية وزيادة نشاطها فقد تغيرت النظرة للمصرف من مجرد (مكان) لتجميع الأموال وإقراضها إلى مؤسسة كبيرة تهدف إلى تأدية الخدمات المصرفية للمجتمع وزيادة تمويل المشاريع التنموية في الدولة فقد أدى ذلك إلى الازدهار الاقتصادي والحد من البطالة والعمل على وقف التضخم المالي ورفع مستوى المعيشة لدى الفرد وهذا كله أدى إلى ظهور وظائف حديثة للمصرف التجاري. [1]

ثانيا : الوظائف الحديثة

- إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية و المالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي Trust Department؛
- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، ومما يجدر ذكره أن لكل بنك تجارى سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه؛
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية ، وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا؛

ويضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد (الاقتصاد الموجه) وظائف أخرى منها :

- وظيفة التوزيع Distribution : في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة

[1] قروط الزهرة، العايدي سعيدة، مرجع نفسه، ص 7.

الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف ، ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية ، لا يوجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام؛

- وظيفة الإشراف والرقابة Supervision and Control: تتولى المصارف في المجتمعات ذات

التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة في استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض ، وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها .[1]

المطلب الثالث : أنواع البنوك التجارية و العوامل المؤثرة عليها.

الفرع الأول : أنواع البنوك التجارية .

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك، وذلك على النحو التالي :

أ.من حيث نشاطها، ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية :

1.البنوك التجارية العامة : يقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيس في العاصمة، أو إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع، أو مكاتب على مستوى الدولة، أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتمنح الائتمان قصير، ومتوسط الأجل، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي، وتمويل التجارة الخارجية؛

2.البنوك التجارية المحلية : يقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محددة نسبية، مثل محافظة معينة، أو إقليم محدد .

ويقع المركز الرئيسي للبنك، والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم،كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها، وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها .

[1] محمد مصطفى السنهوري، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الأولى ،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 2013 : ص.ص85-86 .

ب.من حيث حجم النشاط :

1.بنوك الجملة : يقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء، والمنشآت الكبرى؛

2.بنوك التجزئة : هي عكس النوع السابق، حيث تتعامل مع صغار العملاء،والمنشآت الصغرى، لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم، وتتميز هذه البنوك،بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلالها خلق المنافع الزمنية، والمكانية، ومنفعة التملك، والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي .

ج.من حيث عدد الفروع :

1.البنوك ذات الفروع : هي بنوك تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهمة، كشكلا قانونيا لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة، ولاسيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها، حيث يترك للفرع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع، ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأهلي ويخضع للقوانين العامة للدولة، وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي؛

2.بنوك السلاسل :هي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية، وزيادة حجم نشاطها، واتساع نطاق أعمالها، وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد، يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات،وبعضها، ولا يوجد هذا النوع من البنوك، إلا في الولايات المتحدة الأمريكية؛

3.بنوك المجموعات : هي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة، وتضع لها السياسات العامة، بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي، وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية؛[1]

[1] اياد منصور حسن، **إدارة العمليات البنكية والنقدية**، الطبعة الأولى، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان ، 2019 : ص 33 .

4.البنوك الفردية : تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محددة رأس المال، ولذلك فهي سوف تتعامل في المجالات قصيرة الأجل، ثم توظيف الأموال في الأموال المالية، والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول عالية السيولة، والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر؛

5.البنوك المحلية : هي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة، أو محافظة، أو ولاية وتخضع هذه البنوك للقوانين، الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسها .[1]

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة على البنوك التجارية .

- **العوامل القانونية :**

وهي الأخذ بعين الاعتبار التشريعة الواردة في القوانين المدنية التجارية البنكية....إلخ، إن أن البيعة

القانونية التي يعمل بها أي بنك تحكم نوعية توظيفاتها فقد تتضمن هذه التشريعات نصوصا تحظر على البنوك التجارية منح أنواع معينة من القروض .

- **العوامل الاقتصادية :**

فالنشاط البنكي يتأثر بالبيئة الاقتصادية السائدة من حيث دينامكية الأعوان الاقتصادية النمو الادخار الاستقرار

الخيارات الاقتصادية المتبعة في السياسة العامة للبلاد .

- **الاعتبارات السياسية النقدية و الائتمانية :**

يتأثر البنك التجاري بالسياسة النقدية والائتمانية المرسومة من طرف السلطة، من حيث تأثيرها على سعر الخصم مثلا، أو إتباعها لطرق الرقابة الكمية و النوعية على الائتمان والتي تؤثر بدورها على حجم وأنواع الائتمان المقدم من طرف النظام البنكي .

[1] اياد منصور حسن،مرجع نفسه، ص 33 .

- **اعتبارات السياسة البنكية السليمة :**

وهي تلك التي ترجع للأعراف والعادات المصرفية السليمة، ويندرج تحت هذه الاعتبارات مايلي :

1. اعتبارات تتعلق بالحذر والحيطة في رسم السياسات الداخلية التجاري سواء بالمصرف من حيث إتباعه لسياسة تمويلية محافظة أو توسعية ومدى الدقة والالتزام بقواعد جامدة، والأسلوب الذي تتبعه إدارة البنك لدى دراسة تمويل المشاريع المختلفة .
2. اعتبارات التوفيق بين عوامل الربحية والسيولة لمقابلة التزامات المصرف تجاه المودعين من ناحية مع تحقيق أقصى ربحية ممكنة من تشغيل أمواله من ناحية أخرى وهو ما يعبر عنه بالتوفيق بين اعتبارات السيولة الربحية الأمان.[1]

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية .

تعتبر عملية التقييم من الموضوعات الهامة التي تمكن المؤسسة من التأكد بأن الأداء يتم حسب ما خطط له، إلا أن الأداء هو هدف كل مسير يسعى لتحقيقه داخل أي منظمة، وباعتبار البنوك تمثل قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني، و تؤدي دورا رئيسيا في دعمه وتطويره، فتقييم أدائها هو خطوة أساسية، لما له من أهمية في تحقيق الكفاءة، والحكم على مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المنتظرة، وهذا كله من اجل تحسين و تطور أداء البنوك لاستمرارها وتنمية مشاريعها المستقبلية .

المطلب الأول :مفهوم تقييم الأداء المالي .

قبل تعريف تقييم الأداء المالي سوف نتطرق إلى تعريف الأداء ومن ثم إلى تعريف الأداء المالي .

الفرع الأول :تعريف الأداء.

- إن شيوع استخدام مصطلح الأداء في الأدب التسييري وكثرة استعمالاته خاصة في البحوث التي تتناول

المؤسسة لم يؤديا إلى توحيد مختلف وجهات النظر حول مدلوله: فهو يستخدم للتعبير عن مدع بلوغ الأهداف أو عن مدى الاقتصاد في استخدام الموارد،كما نجده في كثير من الأحيان يعبر عن انجاز المهام. وقبل الإسهاب في

[1] ضيف خلاف، مرجع سبق ذكره، ص : 39-40 .

وجهات النظر هذه نشير إلى أن الأداء لغة يقابل اللفظة اللاتينية Performare التي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما،و التي اشتقت منها اللفظة الانجليزية Performance التي تعني انجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه[1].

- الأداء هو عبارة عن النجاح، أي هو عبارة عن دالة لتمثيل النجاح،فتتغير هذه الدالة بتغير المنظمات و/أو العاملين فيها.[2]
- كما يعرفه يعرفkaplan وNorton الأداء من أربع جوانب مختلفة : "المالي، الزبون، عمليات التحسين الداخلية، التعلم والنمو"[3]

من خلال التعاريف السابقة نعرف الأداء على" انه انجاز الأعمال أو الأنشطة المحددة مسبقا، باستخدام أفضل الأساليب و الموارد " .

الفرع الثاني : تعريف الأداء المالي .

إنّ الأداء المالي الصادر من نفس الوحدة ولنفس السنة يختلف وفقا للفترة الملاحظة والمكان الملاحظ[4]، ويهتم كثيرا بالأرباح والمنافع المنشأة من طرف المؤسسة [5]، كما أنه هو ليس مفهوم عالمي موحد[6]، وسنكتفي بذكر بعض التعاريف كالتالي :

- عرف سعيد فرحات جمعة الأداء المالي على انه " مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف" .[7]

[1] عبد المليك مزهودة، الأداء المالي بين الكفاءة و الفعالية مفهوم و تقييم، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر- بسكرة ،العدد :01 ، نوفمبر 2001 : ص86 .

[2]بلمقدم مصطفى، بوشعور راضية، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية ،**ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية–واقع و تحديات–** ، جامعة تلمسان، 5نوفمبر: 2010، ص: 77 .

[3]VimrovaHana, financial anlysistools,from traditional indicators through contemporary instrument to complex performance measurement and management systems in the czech business practice,**procedia economics and finance**, 25, 2015, p : 167.

[4]AmblardMarc, La mesure comptable de la performance financiere : évolution des normes, stabilité des principles,**29ÈME CONGRES DE L'AFC LA COMPTABILITE: LE CONTRÔLE ET L'AUDIT ENTRE CHANGEMENT ET STABILITE**, france, may2008, p : 07.

[5]Taiwen Fengand others, Environmental management systems and financial performance: the joint effect of switching cost and competitive intensity,**journal of cleaner production**,2015,p : 02.

[6]Marc Amblard, Performance financière : vers une relecture critique du résultatcomptable », **XVIème Conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique(AIMS),** Montréal, 6-9 juin2007, p : 12.

[7]حسينة معاش، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية، **المجلة المغاربية مناجمنت المنظمات**، العدد01:, 2021، ص 56.

- إن الأداء المالي هو "أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية و توجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم و النجاح عن غيرها"[1].

من خلال ما سبق نلخص نظرتنا للأداء المالي بأنه أداة تدارك الانحرافات و المشاكل التي قد تواجه المؤسسة و تحديد مواطن القوة و الضعف، وهو أيضا يحفز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل من سابقته .

الفرع الثالث : تعريف تقييم الأداء المالي .

هناك عدة تعريفات لتقيم الأداء المالي يمكن التطرق لي بعضها كالتالي :

تقيم الأداء المالي "هو تشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف،بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء و صياغة مخطط قرارات إدارة الأصول و خصوم البنك."[2]

تقييم الأداء في البنوك التجارية" هو الوظيفة الإدارية التي تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة العمل الإداري المستمر .حيث تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من تحقق النتائج على النحو المرسوم و بأعلى درجة من الكفاءة".[3]

يعرف تقييم الأداء المالي أيضا على انه" قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا، لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية"[4].

ويعرف كذلك بأنه "مرحلة من مراحل المراقبة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها و بين ما تم تحقيقه فعلا و بيان الانحرافات و أسبابها و طرق معالجتها علميا و عمليا لتحقيق الأهداف بكفاءة و فعالية وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة و التخطيط ورفع كفاءة العاملين".[1]

[1] محمد حمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد الأسهم و الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2010 : ص45 .

[2] التحاني الهام و شعوبي محمد فوزي ،تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ، **أبحاث اقتصادية وإدارية**،العدد السابع عشر،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015 ص 32 .

[3] حروشي جلول، فاعلية البيانات المحاسبية البنكية في الرقابة على تسيير البنوك التجارية وتقييم أدائها من حيث العوائد والمخاطر، **مجلة معهد العلوم الاقتصادية**، العدد 01، جامعة الجزائر 3، 2021 :ص 255 .

[4] عزوزة أماني، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008-2013)، **مجلة دراسات اقتصادية**، العدد04، 2017 : ص84.

نلخص ما استنتجتاه من التعريفات السابقة الذكر أن تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية هو" تقييم الإنجازات التي حققها البنك مقارنة بما كان يرغب في الوصول إليه، وتتطلب هذه العملية وجود مؤشرات تسمح بالحكم على أداء البنك وانطلاقا منها يتم الحكم على وضعية البنك، واتخاذ الإجراءات المناسبة التي تسمح بتصحيح وضعية البنك وتحسين ورفع أدائه .

المطلب الثاني : أهداف تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

تهدف عملية تقييم الأداء المالي إلى تحقيق ما يلي :

- تقييم مدى تحمل المسؤوليات المخولة لهم؛
- تشخيص المجالات التي تكون بحاجة إلى إجراءات تصحيحية و العمل على معالجتها؛
- التأكد من أن المسؤولين يتحفزون نحو تحقيق أهداف المخطط لها من قبل؛
- التمكين من إجراء المقارنات بين أداء مختلف الأقسام داخل المؤسسة لتحديد المجالات التي يجب أن تجرى فيها التحسينات؛
- إيجاد نوع من المنافسة بين أقسام لتحسين مستوى أدائها؛
- التحقق من أن الإنجاز الفعلي كان وفقا للأهداف و الخطط الموضوعة؛
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها فالمعيار الصحيح بما يوازن بين الطموح و الإمكانيات المتاحة، حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية و التقديرات الواقعية؛
- عملية تقييم الأداء المالي عملية هامة وضرورية من أجل معرفة مدى تحقيق المشروع اقتصادي للخطط و أهداف.[2]

[1] نادية سعودي، **مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، محمد بوضياف، المسيلة، 2017 ، ص 21 .

[2] القالي سميرة، **استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيلشهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018 :ص 20 .

المطلب الثالث : مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية .

تعتبر مؤشرات الأداء المالي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة في تحليل قوائمها المالية لمعرفة مدى سلامة مركزها المالي وربحيته، ويتم تشخيص الوضعية المالية و تقييم أدائها المالي بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية التي تسمح بالتعرف على مختلف المحاور الأساسية للأداء، ويتم كل هذا عن طريق قياس أداء المؤسسة خلال فترة معينة باستخدام المؤشرات المالية المناسبة.

ونلخص بعض المؤشرات فيمايلي:

1-السيولة : تقيس لنا مدى قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل، وتتمثل في :

1-1-نسب التداول : تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل بأموالها المتداولة و التي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تواريخ الاستحقاق و تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة(ديون قصيرة)

إن ارتفاع هذه النسبة يعني استقرار التدفق النقدي الداخل مما يطمئن الدائنين قصيري الأجل,بينما الارتفاع الكبير لهذا المؤشر قد يعني وجود نقد معطل لدى المؤسسة أو زيادة حجم المخزون السلعي لديها أو ارتفاع قيمة حسابات الذمم المدينة .

1-2-نسب السيولة السريعة : وتسمى بنسبة السيولة المختصرة ، والتي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية التزاماتها الجارية بالأصول سريعة التداول ما عدا المخزون وتحسب من خلال العلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة =(الأصول المتداولة – المخزون)/الخصوم المتداولة

ويحكم على مؤشرات هذه النسبة من خلال المعيار النمطي (2/1) حيث يفترض المعيار ضرورة أن يتوفر على الأقل نصف دينار واحد من الأصول السريعة دون اللجوء للمخزون لتغطية كل دينار من الالتزامات المتداولة دون أن تتأثر الأنشطة التشغيلية و الاعتيادية للمؤسسة .

1-3-نسبة النقدية : تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودات تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة النقدية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

إن الحصول على نسبة نقدية عالية يمثل مؤشر على احتفاظ المؤسسة بسيولة نقدية كبيرة حيث يؤدي ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير إلى تكدس أموال المؤسسة دون استخدامها، وبالتالي يحرم المؤسسة من فرصة استغلالها و استثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة .

1-4-رأس المال العامل : يمثل رأس المال العامل الفرق بين الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة لذلك فإنه يعرف أيضا بصافي رأس المال العامل و يستخدم كمؤشر للحكم على قدرة البنك في تغطية و تسديد التزاماتها المتداولة في الأجل القصير ويمكن حسابه من خلال الصيغة التالية :

صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

فإذا كان صافي رأس المال العامل كبير فذالك مؤشر إيجابي على سيولة المؤسسة ويتأثر حجم هذا المؤشر كباقي النسب السابقة ببنود و تركيبة الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة وما يطرأ عليها من تغييرات و تأثيرات ، ويقوم المحلل المالي بمقارنة صافي رأس المال العامل المتحقق خلال السنة الجارية مع ما تحقق من السنوات السابقة للحكم على هذا المؤشر، في حين أنه لا يمكن إجراء هذه المقارنة بين المؤسسات وذلك بسبب اختلاف أحجامها، أما إذا تعرض هذا المؤشر لتغيرات مهمة صعودا أو هبوطا توجب على المحلل المالي أن يجد أسباب ذلك التغير من خلال تحليل مفصل لبنود الأصول و الخصوم المتداولة.[1]

2-مؤشرات كفاية رأس المال: وظيفة رأس المال الأساسية تأمين و امتصاص الخسائر في حالة حدوثها بالإضافة إلى أنه يعتبر عنصر أمان لدى المودعين ولا يوجد هناك معيار واحد أمثل لمدى كفاية رأس المال إذ يختلف مستوى الكفاية المطلوبة بين بنك وأخر وفقا لحجم وفقا لحجم البنك وطبيعة عملياته.ومن أهم هذه النسب :

2-1-نسبة حقوق الملكية إلى جمالي الأصول:تقيس هذه النسبة العلاقة بين حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول، وتبين مدى اعتماد البنك على رأس ماله في تكوين الأصول.وتحسب من خلال العلاقة التالية: $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$.

[1] مصطفى عوادي، منير عوادي، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، **مجلة التحليل و الاستشراف الاقتصادي**، العدد:01، 2021 : ص ص359 – 361.

2-2-نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع: تشير هذه النسبة إلى مدى مقدرة البنك على رد الودائع التي حصل عليها من خلال أمواله الخاصة، وتشير كذالك إلى مدى اعتماده على حقوق الملكية كمصدر التمويل.وكلما زادت هذه النسبة زاد معها أمان المودعين.وتحسب من خلال العلاقة: $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الودائع}}$.[1]

3-القيمة الاقتصادية المضافة :

وتعرف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها محصلة الفرق بين الربح التشغيلي بعد الضريبة NOPAT وتكلفة رأس المال وتعطي بالعلاقة التالية :

Nopat=EVA-(تكلفة رأس المال *رأس المال المستثمر)أو رأس المال المستثمر(العائد على رأس المال المستثمر – تكلفة رأس المال) أي أن EVA تعبر عن فائض القيمة الذي يتم توليده من الاستثمار و هذا حسب المعادلة الثانية .

يهتم مقياس القيمة الاقتصادية المضافة بالفائض الناجم عن فرق بين عائد رأس المال وتكلفة هذا الأخير .

و يرى Ehrbar (1998) ضرورة احتساب القيمة الاقتصادية المضافة إلى مستوى مراكز الاستثمار والربحية وليس على مستوى الشركة، حيث أن هذه التجزئة من شأنها الوقوف و التعرف على الوحدات الضعيفة الأداء بما يمكن الإدارة من اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة أوجه القصور أو إزالة تلك الوحدات الإنتاجية بما يحسن من كفاءة الأداء الكلي و يزيد من القيمة الاقتصادية المضافة في المستقبل، أما Brewe et Gyna(1999) و(2000) petit و (2002) Arendt et kulda فقد أضافوا بعض المزايا التي يكتسبها هذا المقياس عند استخدامه منها :

- استخدام هذا المؤشر يوفر على المؤسسات تخفيض التناقضات و التعارضات التي يمكن أن تنشأ بسبب استخدام الشركات لمقاييس الأداء المعتادة تبين هذا المدخل ساهم في دفع المديرين نحو التركيز أكثر على الجوانب التشغيلية وتقييم الأداء الإستراتيجي .[2]

4-المديونية : من أهم هذه النسب نذكر ما يأتي :

[1] سراح موصو، نعمان محصول، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، **مجلة نماء للاقتصاد و التجارة**، غير منشور، العدد:02، ديسمبر: 2019، ص ص: 125-126.

[2] بن عبد الباسط ماريا، بن نعمية السيدة عائشة، **أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020.

4-1-نسبة القروض إلى مجموع الأموال : وتسمى بنسبة الرافعة المالية وتشير هذه النسبة إلى درجة الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة في تكوين أموال المؤسسة وكلما زادت نسبة الرافعة المالية كلما انخفضت مساهمة حقوق الملكية في أموال المؤسسة، وتحسب الرافعة المالية بالعلاقة التالية :

نسبة الرافعة المالية = القروض /الأموال(الموجودات)

4-2-نسبة القروض إلى حقوق الملكية : وتسمى أيضا بنسبة الملكية حيث من خلالها التعرف على مصادر التمويل في المؤسسة ومقدار ما تشكله الإلتزمات وحقوق الملكية من مجموع هذه المصادر، وتحسب من خلال العلاقة التالية :

نسبة القروض إلى حقوق الملكية : مجموع الإلتزامات/مجموع حقوق الملكية.[1]

5-المردودية أو الربحية :

يمكن حساب عدد كبير من النسب التي تقيس ربحية البنك أو مردوديته، وأهم هذه النسب :

- نسبة هامش سعر الفائدة : بما أن الاستخدام الرئيسي للبنك هو منح القروض فإن المصدر الأساسي للإيرادات هو الفوائد المقبوضة عن القروض الممنوحة، وبما أن المصدر الرئيسي للموارد هو الودائع فإن العنصر الأساسي في المصروفات هو الفوائد المدفوعة عن الودائع كما رأينا سابقا، ومن أهم أهداف

البنك عند إدارته للأصول والخصوم تحقيق ما يسمى بهامش سعر الفائدة، ويحسب بالطريقة الآتية :

- معدل العائد على الأصول الإيرادية = $\frac{\text{العائد من الفوائد}\left(\text{الفوائد المحصلة بعد الضريبة}\right)}{\text{متوسط الأصول الإيرادية}\left(\text{الأصول ذات الإيراد بفائدة}\right)} \times 100$

- معدل مصروفات الفوائد = $\frac{\text{المصروفات المتعلقة بالفوائد}\left(\text{المدفوعة المدفوعة}\right)}{\text{متوسط الخصوم ذات الفوائد}\left(\text{الودائع}\right)} \times 100$

- هامش سعر الفائدة = معدل عائد الأصول الإيرادية- معدل مصروفات الفوائد .

ويمكن حساب صافي هامش سعر الفائدة كما يلي :

[1] مصطفى عوادي، منير عوادي، مرجع نفسه، ص : 361 .

- صافي هامش الفائدة = $\frac{\text{الفوائد المحصلة} - \text{الفوائد المدفوعة}}{\text{إجمالي الأصول الإيرادية}\left(\text{القروض بأنواعها} + \text{الاستثمارات غير الأصول الثابتة}\right)} \times 100$
- العائد على موارد البنك = $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الخصوم}} \times 100$
- العائد على الأصول = $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$

وهاتان النسبتان متساويتان : [1]

- العائد على حقوق الملكية = $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$

يرتبط معدل العائد على حقوق الملكية بالعائد على الأصول من خلال مضاعف العائد على حق الملكية أو الرفع المالي كما يلي :

لدينا العائد على حقوق الملكية = $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$ ، ويمكن كتابة هذا المعدل كما يلي :

$\frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}} \times \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$ ، الأول = العائد على الأصول والثاني = الرفع المالي .

إذن العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول × الرفع المالي .

لذلك فإن الرفع المالي يمثل مضاعف العائد على حقوق الملكية .

- معدل هامش الربح = $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$
- معدل منفعة الأصول = $\frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$

وبضرب المعدلين مع بعضهما نجد أن :

معدل هامش الربح × معدل منفعة الأصول = العائد على الأصول = $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$

[1] سليمان ناصر، **التسيير البنكي (إدارة البنوك)**، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر والتوزيع ، ورقلة، 2019 : ص 41–42 .

- معدل العائد على الموارد المتاحة = $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية+الودائع}} \times 100$

معدل العائد من إجمالي الاستثمارات = $\frac{\text{الفوائد المحصلة+عائد الاستثمارات}}{\text{القروض+ الاستثمارات المختلفة}}$[1]

المبحث الثالث : الدراسات السابقة و علاقتها بالدراسة الحالية.

تعتبر الدراسات السابقة الركيزة الأساسية التي يقوم بها البحث العلمي، من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم الدراسات التي عالجت هذا الموضوع وسنفصلها في ثلاث مطالب أساسية، حيث في المطلب الأول سنتناول الدراسات السابقة بالعربية، وفي المطلب الثاني سنتناول الدراسات السابقة بالأجنبية، أما في المطلب الثالث سنعرض أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة .

المطلب الأول :عرض الدراسات السابقة.

1)**دراسة (بن رمضان رشيد، قبلي محمد، 2016)**:[2] عالجت هذه الدراسة التحليل المالي في البنوك التجارية ونظرا للتطور المالي التي شهدته الأنظمة المالية العالمية كان من الضروري الاستعانة بالتحليل المالي، فالبنوك التجارية والسياسة منح القروض تتطلب ذلك وذلك مرورا بعدة مراحل أولها دراسة حالة المؤسسة من الناحية المالية والمحاسبية وذلك بالاستعانة بالميزانيات التقديرية وتوقعات مداخيل المؤسسة من خلال دراسة المؤشرات اللازمة لذلك، وباعتبار أن منح القروض من طرف البنوك له عدة مخاطر لذلك تتطلب دراسة منح للقروض دراسة المخاطر المحتملة و دراسة جدوى المشاريع الخاصة بالمؤسسة ومدى مردوديتها واستخلصت هذه الدراسة أن للتحليل المالي ضرورة هامة للوصول إلى مدى كفاءة المؤسسة وقدرتها على اجتياز المخاطر وإعطائها الدور المهم وفرصة هامة لمنحها القروض والوصول إلى نتيجة ألا وهي دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة بالقروض البنكية ومنحها الفرصة لتطوير إنتاجها وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي .

[1] سليمان ناصر، مرجع نفسه، ص 42 .

[2] بن رمضان رشيد، قبلي محمد، **التحليل المالي في البنوك التجارية**، مذكرة تخرج لني لشهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، الملحقة الجامعية–مغنية، سنة 2015-2016 .

2)**دراسة (سامر محمد حسن، 2019)**:[1] هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة الأداء المالي للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سورية، وذلك من خلال استخدام أربع مؤشرات مالية رئيسية هي السيولة والربحية والنشاط والسوق، وقد أجريت هذه الدراسة على المصارف التقليدية والإسلامية الخاصة العاملة في سورية، حيث بلغ عدد المصارف التي شملتها الدراسة عشرة مصارف تقليدية وثلاثة مصارف إسلامية وذلك عن الفترة من عام 2014 ولغاية 2018 .

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال حساب المتوسط الحسابي الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، كما تم استخدام المنهج الإحصائي الاستدلالي من خلال استخدام مجموعة من الاختبارات المعتمدة على برنامج التحليل الإحصائي SPSS .

توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد اختلافات في مؤشرات الأداء المالي الأربعة لكل من البنوك الخاصة والتقليدية والإسلامية في سورية، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن نسب السيولة لدى كلا النوعين من المصارف مرتفعة، كما أن نسب الربحية كانت متفاوتة لدى كل المصارف بين سنوات الدراسة نتيجة تأثرها بتقلبات أسعار الصرف خلال سنوات الدراسة، كما أظهرت الدراسة تدني نسب النشاط لدى كلا النوعين من البنوك بينما أظهرت مؤشرات السوق نسب جيدة تدل على ثقة المساهمين بأسهم القطاع البنكي الخاص في سوق الأوراق المالية وتفاؤلهم بقدرة البنوك على تحقيق نتائج أفضل في المستقبل .

كما لخصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة وجود مؤشرات معيارية يتم على أساسها تقييم أداء القطاع البنكي التقليدي والإسلامي، إضافة إلى ضرورة قيام البنوك التقليدية والإسلامية بإيجاد نوع من التوازن بين السيولة والربحية، واستحداث أساليب استثمارية جديدة تلبي متطلبات مرحلة إعادة الإعمار، وقيام البنك المركزي بدوره الفاعل في الحفاظ على استقرار أسعار الصرف .

3)**دراسة (سناء مسعودي، 2015)**: [2] تهدف هذه الدراسة إلى كيفية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة، حيث تضمن الإطار النظري لهذه الدراسة كل من مفاهيم عامة حول البنوك التجارية من نشأة وتعاريف وأنواع وأهداف وخصائص، وكذلك عموميا تحول تقييم الأداء المالي من تعارف

[1] سامر محمد حسن، **مقارنة الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية باستخدام أدوات التحليل المالي**، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير إدارة الأعمال التخصصي MBA، الجامعة الافتراضية السورية، سورية، سنة 2019 .

[2] سناء مسعودي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، سنة 2014-2015 .

ومراحل التي تتم بها هذه العملية والأخطاء المحتملة الحدوث أثناء عملية التقييم، أما الجزء التطبيقي لهذه الدراسة فكانت دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري وتم إعطاء نشأة وتعريف كلا البنكين والهيكل التنظيمي لهما، ثم تم تطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية لكلا البنكين خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012 من خلال حساب مؤشرات العائد و مؤشرات المخاطرة لكلا البنكين ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسات مالية تتعامل بالأموال،وأن نموذج العائد على حقوق الملكية من بين النماذج المستخدمة في تقييم الأداء المالي .

4) **دراسة (بن مالفي عبد الجليل، ميلود عبيد جمال الدين، 2020)**:[1] تطرقت هذه الدراسة إلى ماهية تقييم الأداء المالي على أنه المرآة التي تعكس وضع البنك من كل جوانبه، ومن ثم تم تحديد أنواعه حسب معايير معينة، وكذلك مقومات الأداء الجيد، والعوامل التي تأثر فيه (الداخلية و الخارجية)، وقد تم التطرق إلى أهميته بالنسبة للبنك فهو يساعده على تحقيق أهدافه و تكلمنا عن بعض نماذج التقييم المعتمدة في البنوك التجارية والدراسات التي تم إجراءها في موضوعنا وكم أدهشنا تنوعها وكثرتها خاصة الدراسات الأجنبية .

وعليه فإن المؤشرات التي تم التطرق إليها هي مؤشرات متداخلة ومترابطة مع بعضها، ولا يمكن الفصل بينها وإن التقسيم الذي تم سرده هو تقسيم نظري وذلك لإيضاح الفكرة وتسهيل عملية استيعابها وتكمن نتائج هذه الدراسة في أن عملية تقييم الأداء تستند على المعايير والمؤشرات التي توضح مدى نجاح البنك في تحقيق الأهداف وكذلك اعتماد الإدارة في قياس وتقييم الأداء ينتج له إمكانية كبير في تحديد نقاط الضعف وتحسين مستوى الأداء وكيفية معالجته .

5) **دراسة (فاطمة الزهراء شادي، 2014)**:[2] هدفت الدراسة إلى التعرف على آليات تقويم الأداء المالي بالبنوك التجارية، والتي تعمل على ترشيد إدارة الموارد المتاحة له، من خلال الوقوف على مواطن الخلل و الانحراف و بيان أسبابها تمهيدا، ولاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها . وقد تلخصت إلى أن آليات وأساليب تقويم الأداء المالي قد تعددت حسب مدى ملائمتها لأغراض البنوك التجارية من جهة، وحسب طبيعة البيانات والموارد المتاحة له من جهة أخرى، إذ وضعت مجموعة من المؤشرات و المعايير المالية، وغير المالية، يمكن من خلالها تقييم أداء البنك

[1] بن مالفي عبد الجليل، ميلود عبيد جمال الدين، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب – عين تموشنت، 2019-2020 .

[2] فاطمة الزهراء شادي، **آليات تقويم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2013-2014 .

التجاري للوصول إلى أفضل طرق ممكنة للأداء المالي له، كما تحدد مدى التزامه بنظم العمل ومدى سعيه لتحقيق أهدافه، سواء من خلال مقارنة أدائه الحالي مع أدائه لفترات سابقة وذلك لمعرفة تطوراته، أو من خلال مقارنة أدائه مع البنوك المنافسة له، وفي هذا الإطار تم إجراء دراسة ميدانية على حالة البنك الوطني الجزائري وكالة (321كعينة لدراسة، أين تم الوقوف على مختلف إجراءات تقويم الأداء المالي بها ومن ثم تقديم الاقتراحات المناسبة لتحسينه .

6) دراسة (بومدين محمد،2018): [1]تعتبر المؤسسات المالية والبنكية القاعدة والركيزة الأساسية لبناء اقتصاد أي دولة، فهي العنصر الرئيسي والفعال في عملية التنمية الاقتصادية، والأداة التي تطبق الدولة من خلالها سياستها المالية والنقدية، ولذا ركزت الدولة الجزائرية على النهوض بعد القطاع الذي مرة بعدة إصلاحات متعاقبة ومتتالية منذ الاستقلال وإلى غاية اليوم.

حيث تكمن أهمية هذه البنوك من خلال ما تقدمه لعملائها سعيا منها في تلبية حاجاتهم ورغباتهم بالدرجة التي يتطلعون لها وذلك باستخدام آليات وتقنيات حديثة الأمر الذي يطرح جانب المنافسة بينها.

إذ أن البنوك تتسابق نحو تقديم أفضل خدمة لزبائنها رغبة منها في كسب أكبر حصة في السوق البنكي، مما يزيد من حدة المنافسة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة الداخلة على الساحة البنكية، فكلما زادت المنافسة كان للعميل الخيار والحرية المثلي في التعامل مع المصرف أو غيره وذلك لعدة اعتبارات نذكر منها : جودة الخدمة وكيفية تقديمها بالإضافة إلى تكلفتها .

من خلال تحليلنا للدراسات السابقة التي تناولت موضوعنا، لاحظنا ما يلي :

- أن كافة الدراسات تهدف إلى معرفة الأداء المالي للبنوك التجارية سواء باتخاذ جميع المؤشرات المالية ومعرفة آثارها على الأداء المالي، أو عن طريق اتخاذ مؤشر من المؤشرات المالية ومعرفة أثره على الأداء المالي للبنوك التجارية.
- تنوع الدراسات السابقة في التوصل إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة.
- بالنسبة للأداء المالي نلاحظ معظم الدراسات السابقة اعتمدت على المؤشرات التقليدية في قياسه، بدلا من المؤشرات الحديثة مثل مؤشر (القيمة الاقتصادية المضافة).

[1] بومدين محمد، **المنافسة البنكية بين البنوك العمومية والخاصة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية أدرار، 2017-2018.

وأخيرا بالنسبة للنتائج فنلاحظ الاختلاف والتباين بين الدراسات، فهناك التأثير الايجابي والتأثير السلبي بين المتغيرين، بحيث هناك دراسات ترى أنه حتى يكون هناك تأثير ايجابي يجب توفر بعض الشروط والعوامل.

المطلب الثاني : أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة .

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين ما يلي :

- هناك دراسة واحدة لسامر محمد حسن تناولت مقارنة الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية باستخدام أدوات التحليل المالي استخدمت عدة مؤشرات لمقارنة الأداء المالي وهي السيولة والربحية والنشاط والسوق وهذا ما يتوافق مع توجهات هذه الدراسة التي اعتمدت على السيولة والربحية والقيمة الاقتصادية المضافة بالإضافة إلى كفاية رأس المال وكذا المديونية؛
- تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة من حيث الزمان ومكان الدراسة؛
- تتشابه دراستنا مع الدراسات السابقة من حيث الهدف وهو السعي في معرفة الأداء المالي للبنوك التجارية.

خلاصة الفصل :

لم تعد البنوك التجارية بذلك المفهوم الضيق فقد أصبحت لها أهمية كبيرة تزداد يوما بعد يوم بسبب ما يشهده الاقتصاد من تحولات عميقة، من خلال هذه التحولات تظهر البنوك التجارية دورا أساسيا من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسب .

كما أن الأداء المالي هو الأداة التحفيزية التي من أجله يتخذ البنك قراراته المهمة نظرا للنتائج التي تتوصل إليها عملية التقييم يبني متخذي القرار بالبنك قراراته، ولتحقيق كل هذا يتوجب علينا الاستعانة بمؤشرات ونسب مالية وذلك من خلال تطبيق هذه المؤشرات التي تساهم في دراسة وضعيته المالية من جانب السيولة، الربحية، النشاط، المديونية .

الفصل الثاني

تقييم الأداء المالي للبنكين BEA

وSGA خلال الفترة (2017-

2020)

تمهيد :

إنّ رفع مستوى الأداء المالي يأتي على قمة اهتمامات البنوك التجارية، فسعيا إلى تحقيق ذلك، تعتمد بالدرجة الأولى على قدراتها المالية الذاتية، إضافة إلى سياسات إصلاحية عامة.

في هذا السياق وضعت البنوك التجارية الجزائرية ضمن أولوياتها، رفع مستوى أدائها المالي من خلال توفير المناخ والظروف الملائمة لتحقيق هذا الهدف، ولبغية تحقيق ذلك يجب تطبيق المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال قوائمها المالية .

وللقيام بالجانب التطبيقي لدراسة نتناول في هذا الفصل كل من مجتمع الدراسة، والأدوات وطريقة الدراسة، كما سيتم عرض ومناقشة نتائج الدراسة لذلك تم تقسيم الفصل إلى مبحثين التالين:

المبحث الأول :الطريقة وأدوات الدراسة.

المبحث الثاني :عرض ومناقشة النتائج المتواصل إليها.

المبحث الأول : الطريقة وأدوات الدراسة .

تلعب الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية دورا في أهمية المعلومات ومصداقيتها من حيث جمعها ودراستها وتحليلها مما يعطي للبحث قيمة علمية، ومن خلال هذه القيمة يتسنى للباحث إثبات أو نفي فرضياته وكذلك استنتاج النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول : اختيار مجتمع الدراسة وتحديد متغيرات الدراسة .

أولا: اختيار مجتمع الدراسة.

يتمثل مجتمع الدراسة في اختيار بنك الجزائر الخارجي وبنك سوسيتيه جينرال خلال الفترة الممتدة من (2017-2020) وذلك من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة.

1. تقديم بنك الجزائر الخارجي.

انشأ البنك الجزائري الخارجي في 1 أكتوبر 1967 برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري، وقد مر بعدة مراحل من خلال تطوره، فلعب دور التسهيل، التنمية في مجال التخطيط الوطني والعلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر والدول الأخرى وتمثل دوره الأساسي في القيام بكل العمليات البنكية بين المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات الأجنبية، وخلال الثمانيات وبفضل تطبيق القانون 88_02 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والذي يتعلق باستقلالية المؤسسة، عرف البنك الجزائر الخارجي تغيرات جديدة، وهو يعتبر من البنوك الأولى التي حاولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن المرسوم 88_61 .

أما بالنسبة لوكالة تقرت : نشأ البنك الجزائري الخارجي وكالة تقرت في 1986 وكان مقرها آنذاك في "باعلوش" بحيث تم نقل مقرها إلى ساحة هواري بومدين في يوم الاثنين 23 شعبان 1421 هجري الموافق ل 20 نوفمبر 2000، وكان ذلك على يد السيد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة بهدف توسيع نشاط البنك وخدمة زبائنها، حيث أنها تابعة للمديرية الجهوية لمدينة ورقلة .[1]

[1]-بناءا على الوثائق الداخلية للبنك الجزائري الخارجي وكالة تقرت .

يتبين من خلال الشكل أدناه، أن الهيكل التنظيمي التابع للوكالة بنك الجزائر الخارجي BEA يتكون من المصالح التالية :

الشكل (2-1) : يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة تقرت.

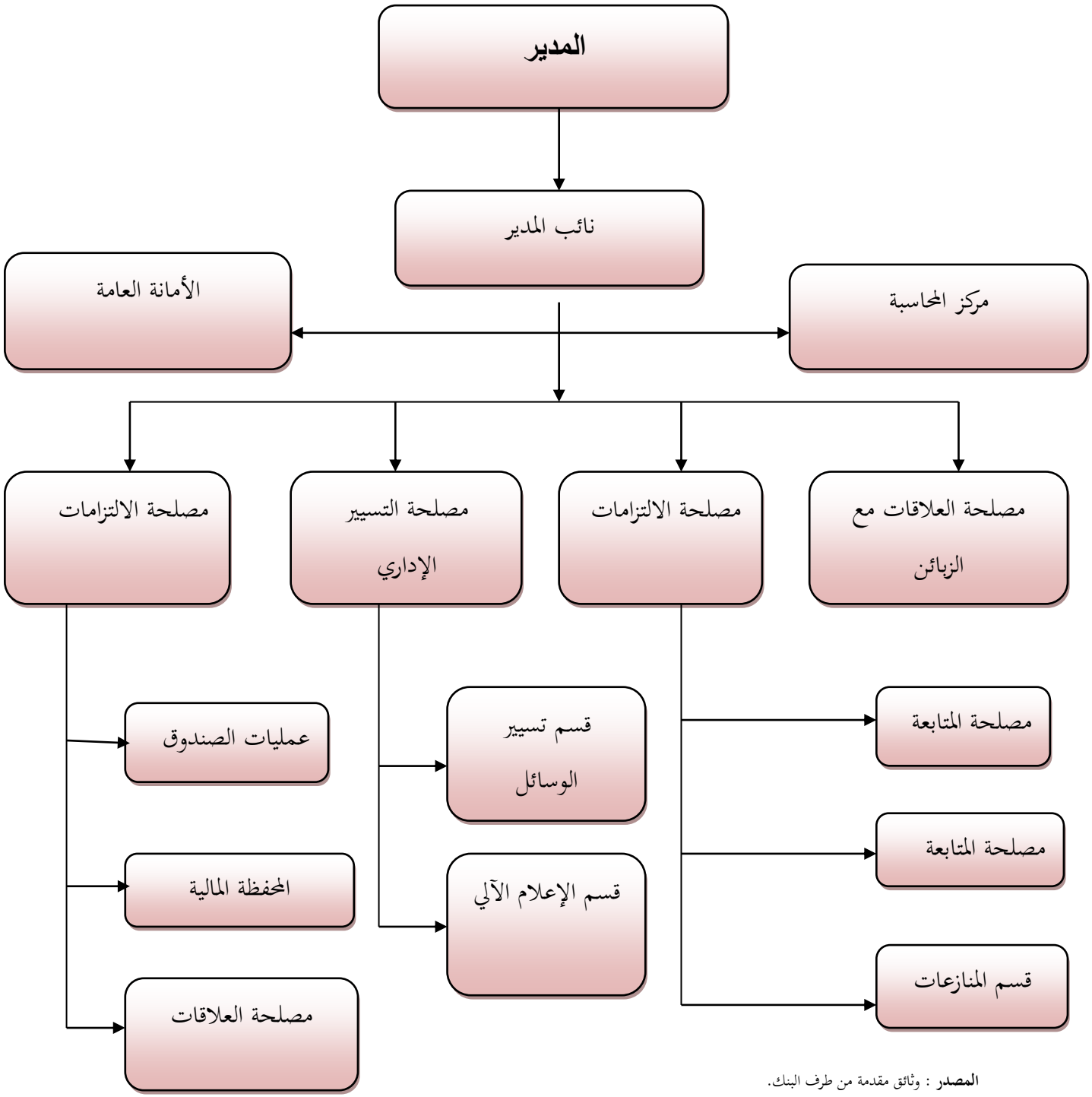

المصدر : وثائق مقدمة من طرف البنك.

1.المدير :

مهمته إدارة وتسيير البنك بكل مصالحه، حيث يقوم باتخاذ القرارات اللازمة .

2.نائب المدير:

هو المكلف بجميع المهام في غياب المدير ومراقبة جميع المصالح الخاصة بالبنك ويعتبر مساعد في حالة وجود المدير.

3.مركز المحاسبة :

ليست تابعة لمهام المدير، وإنما تابعة لمديرية البنك الجزائر الخارجي مباشرة حيث تقوم هذه المصلحة بإحصاء حسابات جميع المصالح الأخرى (لأن كل مصلحة تقوم بإحصاء يومي لحساباتهم).

4.الأمانة العامة :

تقوم بتنظيم إدارة وشؤون المدير بشكل منظم، استقبال الزبائن وإرسال الرسائل إلى البنوك الأخرى أو مؤسسات أخرى.

5.مصلحة العلاقات مع الزبائن : تقوم بمهام عديدة تتمثل في:

- تحضير خطة عمل من أجل تحقيق الأهداف التجارية المسطرة؛
- قرار قبول الدخول في علاقة جديدة مع أي زبون؛
- تسيير ومتابعة استعمالات القروض؛
- تحليل مردودية الزبائن .

6.مصلحة الالتزامات : تقوم هذه المصلحة بعدة مهام نذكر منها ما يلي :

أ/ مصلحة متابعة الالتزامات : تعمل هذه المصلحة على ما يلي :

- دراسة القروض؛
- دراسة التعهدات القانونية والتحصيل؛

- الاهتمام بقضايا المنازعات؛
- القيام بالدراسات الميدانية للتأكد من سلام طلب القرض؛
- إجراء المقابلات مع العملاء، والتفاوض معهم على مختلف النقاط الخاصة بطلب القرض؛
- العمل على تكوين ملف وتحليله وتسيير الملفات وطلبات القروض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والمؤسسات الفردية والأعمال الحرة؛
- إعداد الإحصائيات الخاصة بالوكالة .

ب/ قسم متابعة الموارد : تقوم بمتابعة الاستحقاقات (القروض و الفوائد).

ج/ قسم المنازعات : من أهم الأعمال التي يقوم بها ما يلي :

- المحافظة على الملفات القانونية للزبائن؛
- تسيير الملفات للوكالة؛
- تكوين وتسيير ومتابعة ملفات المنازعات؛

7.مصلحة التسيير الإداري :تتولى هذه المصلحة المهام التالية :

- تسيير موارد الوكالة؛
- الاهتمام بالتنظيم والرقابة؛
- التسيير الآلي للعمليات .

8.مصلحة المنتجات البنكية :تقوم هذه المصلحة بعدة مهام نذكر منها :

- عمليات الصندوق : تقوم بعمليات السحب والدفع وعمليات التحويل؛
- المحفظة المالية : تقوم بعمليات المقاصة؛
- مصلحة العلاقات الخارجية : من بين المهام الرئيسية التي يؤديها هذه المصلحة هي :
  - ✓ عمليات السحب والدفع وعمليات التحويل؛
  - ✓ التحصيل بالعملة الصعبة؛

✓ عمليات التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد) .[1]

2.تقديم بنك سوسيتيه جينرال.

أ/نشأة بنك سوسيتيه جينرال :

تعتبر مجموعة "سوسيتيجينرال"، التي تأسست في عام 1864 لدعم التنمية التجارية والصناعية ،إحدى مجموعات الخدمات المالية الريادية في أوروبا، وتوجد المجموعة في 67 بلداً،من بينها الجزائر . وسوسيتي جينرال الجزائر هو أحد البنوك التجارية المملوكة بنسبة % 100 من بنك سوسيتي جينرال فرنسا موجودة في الجزائر منذ عام 2000، رأس ماله يقدر ب 10 ملايير دج، يحتوي على 87 وكالة خلال سنة2017 ، موزعة في مختلف ولايات الجزائر متمركزة بكثرة في الشمال والوسط، ويقدم مجموعة من الخدمات لجميع أنواع العملاء، الأفراد والمهنيين والمؤسسات .[2]

2.الهيكل التنظيمي لبنك SGA.

الشكل (2-2) :يوضح الهيكل التنظيمي لبنك سوسيتيه جينرال[3].

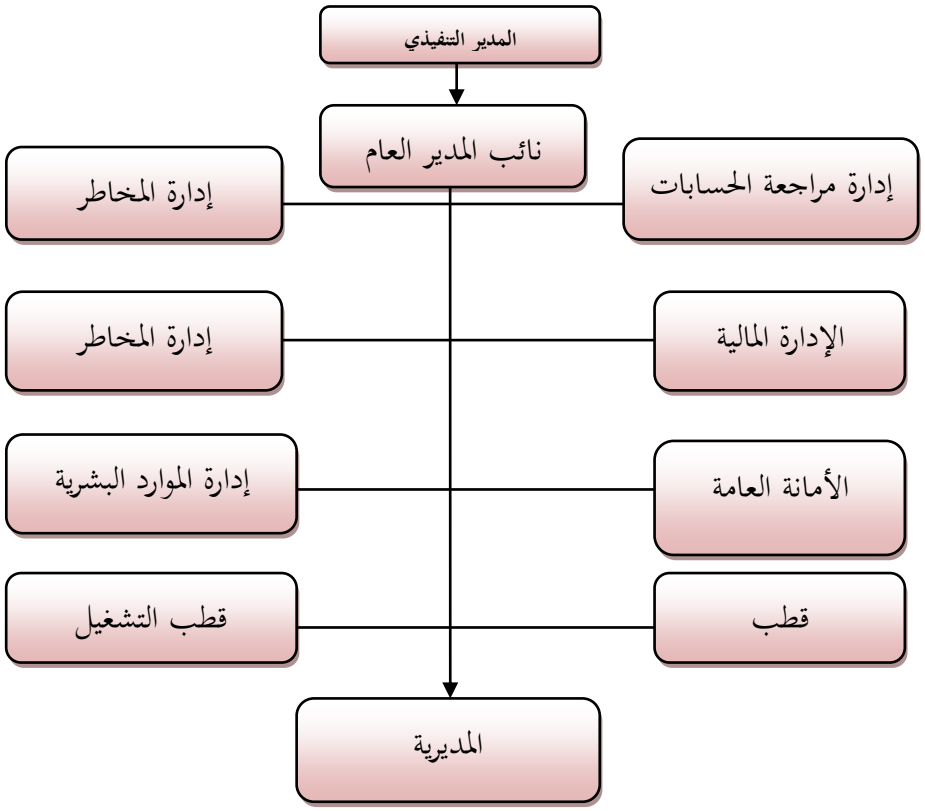

[1]مرجع سبق ذكره .

[2]سيدرات ياسمينة، عاشوري بدر الدين، **أثر استخدام نظم الدفع الإلكتروني على أداء البنوك التجارية العاملة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019 : ص،ص 48-49.

[3]لبنى عياشية، فايزة عبد الليوة، **الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2014.

3. مهام بنك SGA .

يمارس البنك مجموعة من المهام أهمها :

- تحقيق النمو المستدام؛
- تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات الاستشارية والحلول المالية المصممة خصيصا؛
- توفير الخدمات البنكية الدولية للأفراد و الخدمات المالية و التأمين؛
- توفير الخدمات البنكية للشركات والاستثمارات والخدمات البنكية الخاصة وإدارة الأصول وخدمات الأوراق المالية. [1]

ثانيا : تحديد متغيرات الدراسة

تمثل متغير الدراسة في مؤشر الأداء المالي والذي عبر عنه بالمؤشرات التالية : (نسبة التداول، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول خلال الفترة الممتدة (2017-2018)، انطلاقا من طبيعة الموضوع وأهداف الدراسة ، تم اختيار مجموعة من المؤشرات المالية كمتغيرات لعينة الدراسة و المتمثلة في الجدول التالي : جدول رقم(2-1) : يوضح مؤشرات الأداء المالي.

المؤشرات المالية	النسبة
السيولة(نسبة التداول)	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة (ديون قصيرة)}}$
كفاية رأس المال(نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول)	$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$
كفاية رأس المال(نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع)	$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}}$
الربحية(العائد على حقوق الملكية)	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$
الربحية(العائد على الأصول)	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$

المصدر: من إعداد الطالبتان.

[1] سدرات ياسمينة، عاشوري بدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 49 .

المطلب الثاني : طريقة جمع البيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة .

الفرع الأول : طريقة جمع البيانات.

اعتمدنا في دراستنا على نوعين من البيانات، بيانات نظريات قمنا بجمعها من أجل تلخيصهاوضبطها لجعلها في الإطار النظري لدراستنا في الفصل الأول، وبيانات تطبيقية قمنا بجمعهامن أجل استغلالها واستعمالها بغرض الوصول إلى إجابة للإشكالية المطروحة وكانت بيانات الدراسة بنوعيها كالتالي :

- **البيانات النظرية** : تمثلت البيانات النظرية في المعلومات المأخوذة من : الكتب، المقالات، المؤتمرات، الرسائل الأطروحات، المواقع الإلكترونية و كان هذا لتوضيح مفاهيم التي نحتاجها في دراستنا ولعرض الدراسات السابقة التي درست موضوعنا أوكانت قريبة من موضوعنا، وهذا حتى نتمكن من الإلمام بجميع الجوانب التي ترتبط بموضوعنا وتوصلنا إلى تحقيق هدفنا.
- **البيانات التطبيقية** : تمثلت في البيانات التي حصلنا عليها بغرض إنجاز دراستنا التطبيقية، وكان ذلك من خلال زيارة ميدانية للبنكين(بنك الجزائر الخارجي وبنك سوسيته جينرال) : بغيت الحصول على القوائم المالية لفترة الممتدة من (2017-2020)، تمثلت هذه القوائم المالية في الميزانية وجدول حسابات النتائج الخاص بكل بنك خلال فترة الدراسة.

الفرع الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة.

بغيت حساب متغيرات الدراسة متمثلة في الأداء المالي وضبطها، قمنا باستخدام برنامج(MicrosoftExel 2007)، للبنكين من أجل معرفة الأداء البنكي للبنوك التجارية العامة والخاصة والمقارنة بينهما خلال الفترة الممتدة (2017-2020).

المبحث الثاني : تحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى حساب بعض المؤشرات المالية ومقارنتها ثم تفسيرها .

المطلب الأول : عرض النتائج المتوصل إليها .

أولا : مؤشر السيولة .

نسبة التداول : يحسب بالعلاقة التالية : نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة(ديون قصيرة).

الجدول رقم (2-2) : نسبة التداول للبنكين BEA و SGA .

الوحدة :%

السنوات / البنوك	2017	2018	2019	2020
BEA	118.85	121.92	136.77	125.40
SGA	113.71	118.94	119.88	117.04

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج لدى البنكين .

ثانيا : مؤشر كفاية رأس المال .

2. 1.نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول بالعلاقة التالية : $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$.

الجدول (2-3) : نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنكين BEA و SGA.

الوحدة :%

السنوات / البنوك	2017	2018	2019	2020
BEA	10.04	11.07	12.17	14.08
SGA	10.02	10.93	10.82	10.84

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج لدى البنكين .

2.2. نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع بالعلاقة التالية : $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الودائع}}$.

الجدول (2-4) : نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع للبنكين BEA وSGA .

الوحدة :%

السنوات / البنوك	2017	2018	2019	2020
BEA	31.15	41.90	55.20	63.45
SGA	32.96	38.48	33.24	26.75

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج لدى البنك .

ثالثا : الربحية .

3. 1. العائد على حقوق الملكية بالعلاقة التالية :$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$.

الجدول (2-5) : نسب العائد على حقوق الملكية للبنكين BEA و SGA.

الوحدة :%

السنوات / البنوك	2017	2018	2019	2020
BEA	182.90	210.17	157.43	154.48
SGA	14.84	19.93	13.18	10.31

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج لدى البنك .

3. 2. العائد على الأصول بالعلاقة التالية :$= \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$.

الجدول (2-6) : نسب العائد على الأصول للبنكين BEA وSGA.

الوحدة :%

السنوات / البنوك	2017	2018	2019	2020
BEA	10.04	11.07	1.91	2.17
SGA	1.48	2.18	1.42	1.11

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج لدى البنك .

المطلب الثاني : تحليل وتفسير النتائج .

أولا :نسبة السيولة :

نسبة التداول : يتم إيجاد هذه النسبة من خلال قسمة الأصول المتداول على الخصوم المتداولة، من الجدول رقم (2-2) و الشكل (2-3) نلاحظ أن نسبة التداول جيدة في كل سنوات الدراسة لبنك (BEA)حيث سجلت أعلى نسبة قدرت ب 136% في سنة 2019، وأدنى نسبة في سنة 2020 قدرت ب 125.40% وهذا يدل على قدرة الخصوم المتداولة تغطية الأصول المتداولة ، أي قدرة البنك على تغطية الديون قصيرة الأجل بأموالها المتداولة. ، أما بالنسبة لبنك (SGA) وصلت نسبته إلى 119% في سنة 2019 وهي أعلى نسبة وسجلت أدنى نسبة سنة 2020 قدرت ب117.04%، وهذا يدل على قدرة الخصوم المتداولة تغطية الأصول المتداولة.

بمعنى أن نسب التداول لدى البنكين جيدة لأن كلاهما الخصوم المتداولة قادرة على تغطية الأصول المتداولة خلال سنوات الدراسة.

ثانيا : كفاية رأس المال .

1-نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول : يتم إيجاد هذه النسبة من خلال قسمة حقوق الملكية على إجمالي الأصول من الجدول رقم (2-4) والشكل (2-5) نلاحظ في بنك (BEA) أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في ارتفاع مستمر من 10.04 سنة 2017 إلى 14.08% سنة 2020 بمعنى أن بنك (BEA) في كل سنة ترتفع نسبة أخذه من رأسماله الخاص في تكوين الأصول، أما بالنسبة لبنك (SGA) فكانت نسبة كفاية رأس المال خلال السنوات و10.93% ولم تتجاوزها، أي أن البنك يأخذ 10بالمئة من رأسماله لتكوين أصوله .

من خلال هذا يتضح أن البنك (BEA) يعتمد في تكوين أصوله على رأسماله بنسبة أكبر من اعتماد بنك (SGA) على رأسماله في تكوين أصوله.

2-نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع : يتم إيجاد هذه النسبة من خلال قسمة حقوق الملكية على إجمالي الودائع ،من الجدول رقم (2-5) والشكل (2-6) نلاحظ الارتفاع في نسبة حقوق الملكية إلى

مجموع الودائع لبنك (BEA) خلال فترة الدراسة حيث سجلت أعلى نسبة 63.45% في سنة 2020، وتشير هذه النسبة إلى قدرة البنك على رد الودائع التي حصل عليها من خلال أمواله الخاصة، نلاحظ أن كل النسب أقل من 100، بمعنى أن الأموال الخاصة غير قادر على تغطية كل الودائع، وأن نسبة آمان المودعين منخفضة ، كذلك الأمر بالنسبة لبنك (SGA) فكانت نسبته متذبذبة خلال فترة الدراسة حيث حققت أخر سنة حوالي 26% بعد ما كانت أول سنة في الدراسة 32، فيدل على أن نسبة أمان المودعين منخفضة ، حيث أن رأسماله غير كاف لتغطية الودائع.

من خلال البنكين نرى أن البنكين لديهم نسبة أمان الودائع منخفضة ، لكن بنك (BEA)، كانت في تحسن طيلة سنوات الدراسة وأكبر من بنك (SGA) التي كانت منخفضة وتتراجع.

ثالثا : الربحية .

1-العائد على حقوق الملكية : يتم إيجاد هذه النسبة من خلال قسمة النتيجة الصافية على حقوق الملكية، من الجدول (2-6) والشكل (2-7) نلاحظ أن نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك (BEA) في تذبذب انخفاضا حيث وصلت آخر سنة إلى حوالي 154% بعدما كانت 210سنة 2018، أي أن 1دج من الأموال الخاصة يساهم تقريبا حوالي 154% دج في توليد النتيجة الصافية وتجاوزت هذه النسبة المعيارية 10% ، وهذا دليل على حسن تسير البنك لأمواله الخاصة. أما بالنسبة لبنك (SGA) نلاحظ ارتفاع و انخفاض خلال فترات الدراسة في هذا المعدل، حيث في كل سنوات الدراسة كان أكبر أو مساوي للنسبة المعيارية، وهذا يدل على حسن تسير واستغلال البنك لأمواله الخاصة.

نلاحظ أن البنكين يستغلان أموالهم الخاصة استغلال جيد، لكن مساهمة الأموال الخاصة في توليد النتيجة الصافية في البنك (BEA) أكثر من مساهمة الأموال الخاصة في توليد النتيجة الصافية للبنك (SGA)، حيث كانت نسب الأول مرتفعة جدا مقارنة بالآخر.

2-العائد على الأصول : يتم إيجاد هذه النسبة من خلال قسمة النتيجة الصافية على إجمالي الأصول، من الجدول (2-7) والشكل (2-8) نلاحظ أن نسبة العائد على الأصول لبنك (BEA) كانت

جيدة في سنتين الأولى والثانية أي أن البنك كان يستغل أصوله إستغلال جيد في توليد النتيجة الصافية لكن بعدها إنخفضت انخفاض شديد في بقية السنوات وكانت أقل من النسبة المعيارية حيث وصلت في آخر سنة إلى 02%، أما بالنسبة لبنك (SGA) نلاحظ أن النسبة منخفضة في كل سنوات الدراسة وأقل من النسبة المعيارية، أي سوء تسير واستغلال البنك لأصوله في توليد النتيجة الصافية.

أي أن البنكين يعانيان من سوء استغلالهما وتسيرهما لأصولهما في توليد النتيجة الصافية.

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى الإجابة على فرضيات الدراسة، من خلال الدراسة التطبيقية تبين أن الأداء المالي للبنوك التجارية العامة والخاصة من خلال استخدام النسب المالية خلال سنوات (2017-2018-2019-2020) أن الأداء المالي تقريبا متقاربة بين بنك (BEA) و بنك (SGA) ويختلف في نسبة واحدة فقط، وهذا من خلال النسب التي تم تطبيق الدراسة عليها فقط.

خاتمة

الخاتمة :

من خلال ما تطرقنا إليه، استنادا إلى مضمون دراستنا هذه، يمكننا القول أن الاهتمام الذي أبدته السلطات فيما يخص موضوع الأداء المالي في البنوك الذي يبرز حقيقة مفادها أن هذه الأخيرة ضرورة حيوية للتأكد من حسن سير الخطط المرسومة للمنظومة بصفة عامة والبنوك خاصة.

تعد البنوك التجارية عصب الحياة الاقتصادية وهي أحد أهم مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد وذلك لأهميتها في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو نشاطات الاستثمارات المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن موضوع الأداء وطرق قياسه وتقييمه من المواضيع التي جذبت اهتمام الكثير الباحثين في مجال مراقبة التسيير، سابقا كان التركيز منصبا على تقييم الأداء بناءا على التقارير التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبية .

حضي الأداء المالي باهتمام كبير من قبل البنوك لانه يعتبر من المقومات الأساسية لنجاحه لما يوفره من معلومات دقيقة من أجل مقارنة الأداء الفعلي لمختلف أنشطة البنك وذلك باستعمال مجموعة من المؤشرات المالية التي تحدد قدرة البنك على تحقيق أهدافه المرجوة .

ولها فالبنوك الجزائرية مطالبة باستعمال الطرق العلمية الحديثة في تسييرها ومن بينها التحليل المالي الذي يعد أداة لتقييم الرقابة على مدى تحقيق الأهداف من طرف البنك .

تمثلت النتائج النظرية في الآتي :

- إختلاف وجهات النظر فيما يخص مفهوم الأداء المالي وطريقة تقييمه؛
- من أجل وصول البنك إلى مبتغاه يجب الحرص على وضعيته المالية من خلال حسن التسيير و المراقبة؛
- أن الأداء المالي كان و لا يزال محل اهتمام الباحثين و الأكاديميين من خلال تميزه بديناميكية؛
- من خلال تقييم الأداء المالي للبنك نتمكن من تحديد نقاط القوة والضعف للبنك، ومن ثم يجب وضع خطة إستراتيجية لتحسين مستوى الأداء.

تمثلت النتائج التطبيقية في الآتي:

- الخصوم المتداولة في البنكين قادرة على تغطية الأصول المتداولة خلال سنوات الدراسة؛

- بنك (BEA) يعتمد في تكوين أصوله على رأس ماله بنسبة أكبر من اعتماد بنك (SGA) على رأسماله في تكوين أصوله؛
- إن البنكين لديهم نسبة أمان الودائع منخفضة، لكن بنك (BEA)، كانت في تحسن طيلة سنوات الدراسة و أكبر من بنك (SGA) التي كانت منخفضة وتتراجع؛
- إن البنكين يستغلان أموالهم الخاصة استغلال جيد، لكن مساهمة الأموال الخاصة في توليد النتيجة الصافية في البنك (BEA)أكثر من مساهمة الأموال الخاصة في توليد النتيجة الصافية للبنك (SGA)، حيث كانت نسب الأول مرتفعة جدا مقارنة بالآخر؛
- أن البنكين يعانيان من سوء استغلالهما وتسيرهما لأصولهما في توليد النتيجة الصافية.

نتائج الفرضيات :

- الفرضية الأولى : صحيحة، البنوك التجارية هيمؤسسة مالية البنوك التجارية هيمؤسسة مالية تلعب دور وسيط بين وحدات الفائض ووحدات العجز؛
- الفرضية الثانية : صحيحة، حيث أنه يتم تقيم البنوك التجارية العامة والخاصة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية كنسب الربحية، السيولة،كفاية رأس المال، القيمة الاقتصادية المضافة، المديونية، وذلك من خلال نتائج المتوصل إليها فيما يخص البنكين في كل النسب خلال فترة الدراسة؛
- الفرضية الثالثة :خاطئة، يختلف الأداء المالي للبنك التجاري العام (BEA) عن الأداء المالي للبنك التجاري الخاص(SGA)، حيث أن الأداء المالي للبنك العام(BEA) كان تقريبا متشابها مع الأداء المالي للبنك الخاص ، وفي بعض النسب المالية كان أداؤه أحسن من البنك الخاص، حتى لما تكون النسب غير جيدة نلاحظ أنها كانت في تحسن خلال فترة الدراسة مقارنة بالبنك الخاص.

التوصيات:

- لابد من النظر إلى تقييم الأداء المالي على أنه أداة تطوير وتحسين، وليس مجرد مهمة تقوم بها الجهة المكلفة؛

- يجب استخدام النسب و المؤشرات المالية لاكتشاف نقاط القوة والضعف وذالك من أجل وضع مالي جيد للبنك؛
- الحرص على التواصل الدائم مع العملاء، من خلال تلقي مقترحاتهم وشكواهم والعمل على سرعة الاستجابة لها؛
- الاعتماد على النسب و المؤشرات الحديثة في تقييم الأداء المالي للبنوك.

الآفاق المستقبلية:

من خلال دراستنا نقترح بعض المواضيع التي تفيد في المستقبل للبحث والدراسة تصب في نفس هذا السياق منها :

- إجراء المزيد من الدراسات مرتبطة بموضوع تقييم الأداء المالي وللوصول إلى نتائج مضبوطة يجب إسقاط الدراسة على بنك أو بنكين أو أكثر وباستخدام فترات زمنية طويلة؛
- تقييم كفاءة الأداء المالي في القطاع البنكي؛
- الرقابة البنكية ودورها في تفعيل أداء البنوك التجارية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا : المراجع باللغة العربية

1-الكتب :

1)أحمد شعبان محمد على، **موسوعة البنوك والائتمان السياسة الإئتمانية للبنوك (1)** ، دار التعليم الجامعى ، الإسكندرية، غير مذكور.

2)التجاني الهام، شعوبي محمد فوزي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد السابع عشر،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015 ص 32 .

3) السنهوري محمد مصطفى، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعى ،الاسكندرية، 2013 .

4)اياد منصور حسن، **إدارة العمليات البنكية والنقدية**، الطبعة الأولى، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان،2019.

5)خالد أحمد علي محمود، **الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية**، دار الفكر الجامعى، الإسكندرية.

6)خالد أحمد علي محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال**، دار الفكر الجامعى، الاسكندرية .

7)سليمان ناصر، **التسيير البنكي (إدارة البنوك)** ، الطبعة الأولى ، دار المعتز للنشر والتوزيع ، ورقلة،2019.

8)فواز صالوم حموي، محمد رمضان إسماعيل، **إدارة المؤسسات والأسواق المالية**، دار علاء الدين ، للنشر والطباعة والتوزيع، دار مؤسسة رسلان، للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ،2011 .

9)محمد حمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد الأسهم و الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2010.

2-المذكرات :

1)القالي سميرة، **استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018 :ص 20 .

2)بن رمضان رشيد، قبلي محمد، التحليل المالي في البنوك التجارية، مذكرة تخرج لني لشهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، الملحقة الجامعية-مغنية، سنة 2015-2016 .

3)بن مالفي عبد الجليل، ميلود عبيد جمال الدين، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب - عين تموشنت، 2019-2020 .

4)بن عبد الباسط ماريا، بن نعمية السيدة عائشة، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020.

5)بومدين محمد، **المنافسة البنكية بين البنوك العمومية والخاصة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية أدرار، 2017-2018.

6)خالدي لينة، غيلاني عبير، رانية العابد، **تقييم الأداء المالي لشركات الناشطة في قطاع النقل في ظل جائحة كورونا**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، الشهيد حمى لخضر، الوادي، 2022 .

7)سامر محمد حسن، **مقارنة الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية باستخدام أدوات التحليل المالي**، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير إدارة الأعمال التخصصي MBA، الجامعة الافتراضية السورية، سورية، سنة 2019 .

8)سعودي نادية، **مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، محمد بوضياف، المسيلة، 2017.

9)سيدرات ياسمينة، عاشوري بدر الدين، أثر**استخدام نظم الدفع الإلكتروني على أداء البنوك التجارية العاملة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019 .

10)شادي فاطمة الزهراء ، **آليات تقويم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2013-2014 .

11)ضيف خلاف، البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية، **مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير**، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي 2014.

12)عياشية لبنى، عبد الليوة فايزة ، **الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2014 .

13)قروط الزهرة، العايدي سعيدة، تقييم آليات منح القروض في البنوك التجارية، **مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية**، تخصص مالية وبنوك-جامعة أحمد دراية أدرار،2000-2014.

3-الملتقيات :

1)بلمقدم مصطفى، بوشعور راضية،تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، **ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية-واقع و تحديات-** ، جامعة تلمسان ، 5 نوفمبر 2010.

4-المجلات:

1)حروشي جلول، فاعلية البيانات المحاسبية البنكية في الرقابة على تسيير البنوك التجارية وتقييم أدائها من حيث العوائد والمخاطر، **مجلة معهد العلوم الاقتصادية** ، العدد 01، جامعة الجزائر 3، 2021 .

2)عزوزة اماني، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008-2013)، **مجلة دراسات اقتصادية**، العدد04، 2017 .

3)عوادي مصطفى، عوادي منير، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي،**مجلة التحليل و الاستشراف الاقتصادي**، العدد:01، 2021.

4)مزهودة عبد المليك، الأداء المالي بين الكفاءة و الفعالية مفهوم و تقييم، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر– بسكرة ،العدد :01 ، نوفمبر 2001 .

5)معاش حسينة، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية، **المجلة المغاربية مناجمنت المنظمات**، العدد01:, 2021.

6)موصو سراح، نعمان محصول، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، **مجلة نماء للاقتصاد و التجارة**، غير منشور، العدد:02، ديسمبر 2019.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1)AmblardMarc, La mesure comptable de la performance financiere : évolution des normes, stabilité des principles,**29ÈME CONGRES DE L'AFC LA COMPTABILITE : LE CONTRÔLE ET L'AUDIT ENTRE CHANGEMENT ET STABILITE**, france, may2008, p : 07.

2)MarcAmblard, Performance financière : vers une relecture critique du résultatcomptable », **XVIème Conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique(AIMS),** Montréal, 6-9 juin2007.

3)Taiwen Feng and others, Environmental management systems and financial performance: the joint effect of switching cost and competitive intensity,**journal of cleaner production**, 2015, p : 02.

4)Vimrova Hana, financial anlysistools,from traditional indicators through contemporary instrument to complex performance measurement and management systems in the czech business practice, **procedia economics and finance**, 25, 2015.

الملاحق

الملحق (1): جدول الأصول (SGA)

ACTIF

	NOTE	2020	2019	VARIATION
Caisse, domaine commercial, trésor public, centre de chèques postaux	2.1			
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	4 117 191	1 324 617	2 792 574
Actifs financiers disponibles à la vente	2.3			
Prêts et créances sur les institutions financières	2.4			
Prêts et créances sur la clientèle	2.5			
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2.6			
Impôts courants - Actif	2.7			
Impôts différés - Actif	2.8			
Autres actifs	2.9			
Comptes de régularisation - Actif	2.10	2 377 263	1 684 400	692 862
Part courantes dans les filiales, joint-ventures et entreprises associées	2.11			
Immeubles de placement	2.12			
Immobilisations corporelles	2.13			
Immobilisations incorporelles	2.14			
Fond d'acquisition	2.15			
TOTAL DE L'ACTIF		**396 029 710**	**384 808 750**	**11 233 960**

الملحق (2): جدول الخصوم (SGA)

PASSIF

	NOTE	2020	2019	VARIATION
Banque centrale	2.16			
Dettes envers les institutions financières	2.17			
Dettes envers la clientèle	2.18			
Dettes représentées par un titre	2.19			
Impôts courants - Passif	2.20			
Impôts différés - Passif	2.21			
Autres passifs	2.22			
Comptes de régularisation - Passif	2.23			
Provisions pour risques et charges	2.24			
Subventions d'équipement, autres subventions d'investissement	2.25			
Fonds pour risques bancaires généraux	2.26			
Dettes subordonnées	2.27			
Capital	2.28			
Primes liées au capital	2.29			
Réserves	2.30			
Ecart d'évaluation	2.31			
Ecarts de réévaluation	2.32			
Report à nouveau (+/-)	2.33			
Résultat de l'exercice	2.34			
TOTAL DU PASSIF		**396 029 710**	**384 808 750**	**11 233 960**

الملحق (3): جدول حسابات النتيجة (SGA)

TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTAT

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2020	2019	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	21 833 909	22 795 734	-961 825
Intérêts et charges assimilées	4.2	-3 127 052	-2 855 970	-271 083
Commissions (produits)	4.3	2 866 324	2 089 746	776 578
Commissions (charges)	4.4	-384 075	-340 504	-43 571
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	115 679	58 840	56 840
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente	4.6	0	0	0
Produits des autres activités	4.7	1 725 206	3 524 386	-1 799 180
Charges des autres activités	4.8	-128 666	-14 399	-114 267
Produit Net Bancaire		**22 901 325**	**25 257 833**	**-2 356 508**
Charges générales d'exploitation	4.9	-8 134 350	-8 106 484	-27 866
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.10	-772 559	-652 023	-120 536
Résultat brut d'exploitation		**13 994 416**	**16 499 326**	**-2 504 910**
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.11	-21 704 629	-14 288 525	-7 416 105
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.12	13 423 720	5 426 634	7 997 086
Résultat d'exploitation		**5 713 506**	**7 637 435**	**(1 923 929)**
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.13	0	0	0
Eléments extraordinaires (Produits)	4.14	0	0	0
Eléments extraordinaires (Charges)	4.15	0	0	0
Résultat avant impôt		**5 713 506**	**7 637 435**	**-1 923 929**
Impôts sur les résultats et assimilés	4.16	-1 283 005	-2 145 465	862 460
Résultat net de l'exercice		**4 430 502**	**5 491 971**	**-1 061 469**

الملحق (4): جدول الأصول (SGA)

ACTIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2018	2017	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	86 255 182	77 572 100	8 683 081
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	897 397	299 050	598 347
Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	18 851 599	27 346 795	(8 495 196)
Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	984 386	2 252 077	(1 267 691)
Prêts et créances sur la clientèle	2.5	257 545 165	225 943 380	31 601 786
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2.6	-	-	-
Impôts courants - Actif	2.7	2 809 934	2 324 030	485 904
Impôts différés - Actif	2.8	1 848 092	1 685 784	162 308
Autres actifs	2.9	662 107	363 814	298 292
Comptes de régularisation - Actif	2.10	2 948 111	12 773 202	(9 825 091)
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	17 675	17 675	-
Immeubles de placement	2.12	-	-	-
Immobilisations corporelles	2.13	2 843 281	2 189 364	653 916
Immobilisations incorporelles	2.14	727 566	556 976	170 590
Ecart d'acquisition	2.15	-	-	-
TOTAL DE L'ACTIF		**376 390 494**	**353 324 248**	**23 066 247**

الملحق (5): جدول الخصوم (SGA)

PASSIF — Unité : 000 DZD

LIBELLE	NOTE	2018	2017	VARIATION
Banque centrale	2.16	-	-	-
Dettes envers les institutions financières	2.17	8 756 363	13 055 403	(4 299 040)
Dettes envers la clientèle	2.18	292 955 047	275 543 611	17 411 436
Dettes représentées par un titre	2.19	2 804 817	2 892 981	(88 164)
Impôts courants - Passif	2.20	4 325 641	3 757 847	567 794
Impôts différés - Passif	2.21	-	-	-
Autres passifs	2.22	1 595 595	1 481 127	114 468
Comptes de régularisation - Passif	2.23	12 397 767	9 377 759	3 020 008
Provisions pour risques et charges	2.24	1 336 769	1 400 534	(63 765)
Subventions d'équipement- autres subventions d'investissement	2.25	-	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	2.26	12 407 183	10 880 688	1 526 496
Dettes subordonnées	2.27	-	-	-
Capital	2.28	10 000 000	10 000 000	-
Primes liées au capital	2.29	-	-	-
Réserves	2.30	22 286 182	19 919 690	2 366 492
Ecart d'évaluation	2.31	-	-	-
Ecart de réévaluation	2.32	(682 408)	(244 264)	(438 144)
Report à nouveau (+/-)	2.33	(0)	0	(0)
Résultat de l'exercice	2.34	8 207 538	5 258 872	2 948 666
TOTAL DU PASSIF		**376 390 494**	**353 324 248**	**23 066 247**

الملحق (6): جدول حسابات النتيجة (SGA)

TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTAT — Unité : 000 DZD

LIBELLE	NOTE	2018	2017	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	21 906 935	19 020 990	2 885 944
Intérêts et charges assimilées	4.2	-2 854 835	-2 509 416	-345 420
Commissions (produits)	4.3	3 516 802	3 385 360	131 442
Commissions (charges)	4.4	-212 905	-91 155	-121 750
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	30 787	25 045	5 742
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente	4.6	-81	28	-109
Produits des autres activités	4.7	327 831	477 148	-149 317
Charges des autres activités	4.8	-721 119	-765 000	43 881
Produit net bancaire		**21 993 416**	**19 543 002**	**2 450 414**
Charges générales d'exploitation	4.9	-6 967 336	-6 191 567	-775 768
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.10	-626 942	-562 173	-64 769
Résultat brut d'exploiatation		**14 399 138**	**12 789 262**	**1 609 877**
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.11	-6 535 838	-7 480 183	944 346
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.12	3 479 709	2 287 718	1 191 991
Résultat d'exploitation		**11 343 009**	**7 596 796**	**3 746 213**
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.13	0	0	0
Eléments extraordinaires (Produits)	4.14	0	0	0
Eléments extraordinaires (Charges)	4.15	0	0	0
Résultat avant impôt		**11 343 009**	**7 596 796**	**3 746 213**
Impôts sur les résultats et assimilés	4.16	-3 135 471	-2 337 924	-797 547
Résultat net de l'exercice		**8 207 538**	**5 258 872**	**2 948 666**

الملحق (7): جدول الأصول (BEA)

Ordre	Actif	Note	31-déc-20	31-déc-19
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre des chèques postaux	2.1	382 545 276 823,99	411 980 469 743,71
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	15 552 310 576,70	18 487 668 249,88
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	37 208 455 272,46	45 550 792 172,77
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	264 737 807 990,56	243 640 809 682,03
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.5	2 114 293 603 801,76	2 188 027 270 668,74
6	Actifs financiers détenus jusqu' à l'échéance	2.6	242 180 082 628,30	244 296 211 258,84
7	Impôts courants – actif	2.7	19 793 558 256,14	24 166 744 676,21
8	Impôts différés – actif	2.8	1 672 542 871,42	1 790 599 064,97
9	autres actifs	2.9	2 877 184 727,66	8 140 446 635,44
10	comptes de régularisation	2.10	14 567 706 075,34	24 300 084 340,75
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	41 108 946 144,45	34 194 608 461,96
12	Immeubles de placement	-	0,00	-
13	Immobilisations corporelles	2.12	17 611 714 066,17	17 189 676 723,06
14	Immobilisations incorporelles	2.13	540 059 045,50	603 820 191,62
15	Ecart d'acquisition	-	0,00	0,00
	TOTAL DE L'ACTIF		3 154 689 248 280,45	3 262 369 201 869,98

الملحق (8): جدول الخصوم (BEA)

	Passif	Note	31-déc-20	
1	Banque centrale البنك المركزي	2.14	95 848 447 136,06	106 762 400 000,00
2	Dettes envers les institutions financières ديون داخل البنك مالية	2.15	105 596 141 581,41	1 570 381 502,33
3	Dettes envers la clientèle ديون داخل الزبائن	2.16	2 182 656 815 346,20	2 150 694 367 314,99
4	Dettes représentées par un titre ديون ممثلة بورقة مالية	2.17	43 672 951 870,71	38 889 463 678,51
5	Impôts courants – passif الضرائب الجارية - خصوم	2.18	25 230 207 510,67	24 226 955 382,58
6	Impôts différés – passif الضرائب المؤجلة - خصوم	2.19	2 802 633,75	8 805 743,20
7	Autres passifs خصوم أخرى	2.20	78 109 735 510,37	344 759 225 244,48
8	Comptes de régularisation حسابات التسوية	2.21	45 923 657 670,05	75 221 795 941,49
9	Provisions pour risques et charges مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	2.22	20 520 303 913,32	11 584 084 377,73
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	2.23	0,00	0,00
11	Fonds pour risques bancaires généraux أموال لتغطية المخاطر المصرفية	2.24	45 663 329 009,09	44 081 036 991,16
12	Dettes subordonnées ديون مكتتبة	2.25	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00
13	Capital رأس المال	2.26	230 000 000 000,00	230 000 000 000,00
14	Primes liées au capital علاوات مرتبطة برأس المال	2.27	0,00	0,00
15	Réserves احتياطات	2.28	98 052 576 241,67	65 504 223 228,43
16	Ecart d'évaluation فارق التقييم	2.29	18 526 870 139,36	14 484 204 039,52
17	Ecart de réévaluation فارق إعادة التقييم	2.30	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23
18	Report à nouveau (+/-) ترحيل من جديد	2.31	16 532 717 622,12	12 301 338 295,09
19	Résultat de l'exercice (+/-) نتيجة السنة المالية	2.32	68 620 094 978,45	62 848 353 013,24
	TOTAL DU PASSIF		3 154 689 248 280,45	3 262 369 201 869,98

الملحق (9): جدول حسابات النتيجة (BEA)

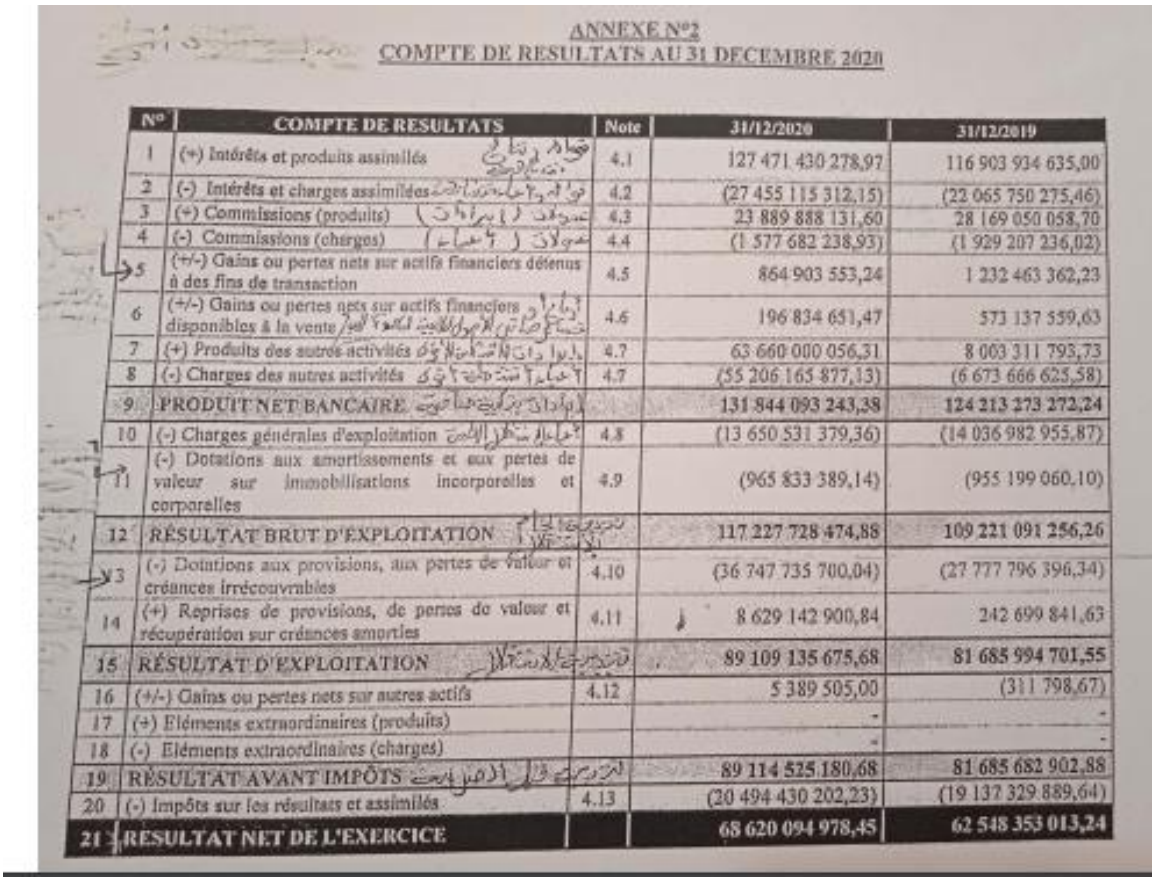

ANNEXE N°2

COMPTE DE RESULTATS AU 31 DECEMBRE 2020

N°	COMPTE DE RESULTATS	Note	31/12/2020	31/12/2019
1	(+) Intérêts et produits assimilés	4.1	127 471 430 278,97	116 903 934 635,00
2	(-) Intérêts et charges assimilées	4.2	(27 455 115 312,15)	(22 065 750 275,46)
3	(+) Commissions (produits)	4.3	23 889 888 131,60	28 169 050 058,70
4	(-) Commissions (charges)	4.4	(1 577 682 238,93)	(1 929 207 236,02)
5	(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	864 903 553,24	1 232 463 362,23
6	(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.6	196 834 651,47	573 137 559,63
7	(+) Produits des autres activités	4.7	63 660 000 056,31	8 003 311 793,73
8	(-) Charges des autres activités	4.7	(55 206 165 877,13)	(6 673 666 625,58)
9	PRODUIT NET BANCAIRE		131 844 093 243,38	124 213 273 272,24
10	(-) Charges générales d'exploitation	4.8	(13 650 531 379,36)	(14 036 982 955,87)
11	(-) Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.9	(965 833 389,14)	(955 199 060,10)
12	RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION		117 227 728 474,88	109 221 091 256,26
13	(-) Dotations aux provisions, aux pertes de valeur et créances irrécouvrables	4.10	(36 747 735 700,04)	(27 777 796 396,34)
14	(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.11	8 629 142 900,84	242 699 841,63
15	RÉSULTAT D'EXPLOITATION		89 109 135 675,68	81 685 994 701,55
16	(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.12	5 389 505,00	(311 798,67)
17	(+) Eléments extraordinaires (produits)		-	-
18	(-) Eléments extraordinaires (charges)		-	-
19	RÉSULTAT AVANT IMPÔTS		89 114 525 180,68	81 685 682 902,88
20	(-) Impôts sur les résultats et assimilés	4.13	(20 494 430 202,23)	(19 137 329 889,64)
21	RESULTAT NET DE L'EXERCICE		68 620 094 978,45	62 548 353 013,24

الملحق (10): جدول الخصوم (BEA)

BILAN AU 31/12/2018

ORDRE	PASSIF	31/12/2018	31/12/2017	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	8 276 131 454,91	2 268 682 548,52	6 007 448 906,40
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 565 901 365 667,67	2 507 092 282 717,40	58 809 082 950,26
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	36 894 440 604,91	35 521 771 050,80	1 372 669 554,11
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	29 827 419 976,78	23 075 296 253,69	6 752 123 723,08
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	77 707 680,19	133 780 012,50	(56 072 332,31)
7	AUTRES PASSIFS	76 110 758 038,87	54 708 802 950,27	21 401 955 088,59
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	98 870 567 074,08	77 210 931 695,53	21 659 635 378,56
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 775 564 133,94	4 568 755 352,26	1 206 808 781,68
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	43 013 503 749,39	36 685 271 528,01	6 328 232 221,38
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	150 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	100 728 613 487,78	68 362 968 551,06	32 365 644 936,72
16	ECART D'ÉVALUATION	14 180 215 693,83	14 290 439 256,19	(110 223 562,36)
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	76 775 609 740,65	57 365 644 936,72	19 409 964 803,93

الملحق (11): جدول الأصول (BEA)

BILAN AU 31/12/2018

ORDRE	ACTIF	31/12/2018	31/12/2017	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	512 760 477 596,77	749 185 575 988,52	(236 425 098 393,76)
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	27 254 346 261,84	40 858 663 916,66	(13 604 317 654,82)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	48 222 871 932,76	82 969 981 698,26	(34 747 109 765,50)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	283 434 984 588,76	133 685 564 491,32	149 749 420 097,44
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	2 112 345 392 401,76	1 825 633 756 063,67	286 611 636 338,08
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	217 175 782 223,78	207 627 661 633,24	9 548 120 590,54
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	18 870 889 881,71	12 235 650 913,32	6 635 238 968,39
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	901 096 260,13	1 003 546 283,66	(102 450 023,53)
9	AUTRES ACTIFS	4 153 248 470,78	1 861 396 936,25	2 291 851 534,53
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	24 340 416 069,43	19 578 371 569,48	4 762 044 499,95
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	29 983 843 909,78	29 765 112 518,96	218 731 390,82
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 389 881 891,12	17 247 595 423,65	142 286 467,47
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	591 760 464,80	524 844 064,37	66 916 400,43
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-

الفهرس

الفهرس :

الإهداء **III**

الشكر **IV**

الملخص : **V**

قائمة المحتويات : **VI**

قائمة الجداول: **IX**

قائمة الأشكال البيانية : **IX**

قائمة الملاحق: **60**

مقدمة.....أ

الفصل الأول :الأدبيات النظرية لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر ..1

تمهيد **2**

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية **3**

المطلب الأول :نشأة و تعريف البنوك التجارية.....**3**

المطلب الثاني :أهداف ووظائف البنوك التجارية.....**5**

المطلب الثالث :أنواع البنوك التجارية والعوامل المؤثرة عليها.....**9**

المبحث الثاني :الإطار المفاهيمي تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.....**12**

المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.....**12**

المطلب الثاني :أهداف تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.....**15**

المطلب الثالث : مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.....16

المبحث الثالث : الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية.....21

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة..... 21

المطلب الثاني : أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.....24

خلاصة الفصل.....26

الفصل الثاني :دراسة حالة البنكين BEA وSGA خلال الفترة الممتدة (2017–2020)..27

تمهيد.....28

المبحث الأول : الطريقة وأدوات الدراسة.....29

المطلب الأول : اختيار مجتمع الدراسة وتحديد متغيرات الدراسة.....29

المطلب الثاني : طريقة جمع البيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة.....35

المبحث الثاني : تحليل ومناقشة النتائج المتواصل إليها.....36

المطلب الأول : عرض النتائج المتوصل إليها.....36

المطلب الثاني : تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها.....39

خلاصة الفصل.....42

الخاتمة.....43

قائمة المراجع.....47

الملاحق.....51

الفهرس 59